

الذي تفضل به الاستاذ محمد الزين مطروح على المجلس الكريم للموافقة او عدم الموافقة فنطرح اقتراح الاستاذ الزين الذي استمعتم اليه لاتخاذ القرار القرار لكم، فمن يوافق على اقتراح الاستاذ الزين؟ الذي اقترح به، ارجو احترام النظام الداخلي، استاذ بسام حدادين رجاءاً الحديث مباشرة مع رئيس المجلس، في احترام النظام الداخلي اساسي.

السيد الامين العام: ٤٥ - ٦٦.

معالي رئيس المجلس: ٤٥ من ٦٦ ولهذا حسب الاقتراح يطلب الى اللجنة الاجتماع مع الحكومة وبحث الموضوع بالتفصيل والعودة الى المجلس بقرار وبيان واضح في حينه، الاستاذ فارس النابلسي.

السيد فارس النابلسي: لكن تنتهي الدورة الاستثنائية خلال هذا الاسبوع فالطلب من الحكومة ان تجتمع مع لجنة الحريات بغياب عمل المجلس وشكراً، شكراً لكم، هذا عمل مستمر، سيادة رئيس الوزراء.

سيادة رئيس الوزراء: اوافق على اقتراح

«انتهت الجلسة»

رئيس مجلس النواب  
د. عبد اللطيف عريبات

امين عام مجلس الأمة  
صالح الزعبي



## ملحق الجريدة الرسمية

### مجلس الأمة

محضر الجلسة الاولى (مشتركة)

لمجلسي الاعيان والنواب

الدورة الاستثنائية الاولى للدورة العادية الثالثة لمجلس الأمة  
الحادي عشر المتعقد في ٢١ / صفر / ١٤١٣ هجرية، الموافق  
٢٠ / ٨ / ١٩٩٢ ميلادية.

(الجلد ٢٩)

(العدد ١)

### « جدول الأعمال »

صفحة

١ - تلاوة الاجازات والاعتذارات.

٤

أ - من مجلس الاعيان.

١ - طلب اجازة مقدم من معالي العين السيد عبدالله صلاح.

٢ - طلب اجازة مقدم من سعادة العين السيد خالد الطراونة.

٤

ب - من مجلس النواب.

١ - طلب اجازة مقدم من معالي السيد سليمان عرار.

هكذا من الأصل

الصفحة

- ٢ - طلب اجازة مقدم من سعادة السيد حسين مجلي .
- ٣ - طلب اجازة مقدم من سعادة الدكتور محمد ابوفارس .
- ٤ - طلب معذرة مقدم من معالي السيد عبدالرؤوف الروابدة .
- ٥ - طلب معذرة مقدم من معالي السيد محمد فارس الطراونة .
- ٢ - تلاوة كتاب معالي رئيس مجلس النواب رقم (٢٢٧١) تاريخ ١٩٩٢/٧/٢٩ ، المتضمن اصرار مجلس النواب على قراره السابق بخصوص المواد :
  - ٥ / الفقرة (ز) .
  - ١٨ / الفقرة (أ، ج) .
  - ٢١
  - ٢٥
- ٣ - تلاوة كتاب دولة رئيس مجلس الاعيان رقم (٢٣٥٨) تاريخ ١٩٩٢/٨/٨ ، المتضمن اصرار مجلس الاعيان على قراره السابق بخصوص المواد :
  - ٥ / الفقرة (ز) .
  - ١٨ / الفقرة (أ، ج) .
  - ٢١
  - ٢٥
- ٤ - تلاوة كتاب دولة رئيس مجلس الاعيان رقم (٢٤٨٥) تاريخ ١٩٩٢/٨/١٦ ، المتضمن تحديد موعد لعقد جلسة مشتركة لمجلس الاعيان والنواب يوم الخميس الموافق ١٩٩٢/٨/٢٠ ، من اجل مناقشة المواد المختلف عليها واقرارها .
- ٥ - تلاوة كتاب معالي رئيس مجلس النواب رقم (٢٤٨٦) تاريخ ١٩٩٢/٨/١٦ ، المتضمن الموافقة على الموعد المحدد لعقد الجلسة المشتركة .
- ٦ - تلاوة كتاب رئيس مجلس الاعيان رقم (٢٤٨٩) تاريخ ١٩٩٢/٨/١٦ ، الموجه لدولة رئيس مجلس الامة ، بخصوص المواد المختلف عليها بين مجلسي الاعيان والنواب من مشروع قانون الاحزاب السياسية لسنة ١٩٩١ ، لمناقشتها واقرارها واجراء اللازم .
- ٧ - مناقشة المواد المختلف عليها والمذكورة اعلاه والموزعة على حضرات اعضاء المجلسين (مجلس الامة) لاتخاذ القرار بشأنها .
- ٨ - فض الجلسة .
- \* وقائع العدد .

مجلس الامة

محضر الجلسة

في تمام الساعة العاشرة من صباح يوم الخميس الموافق ٢١ / صفر ١٤١٢ هجري ، الواقع في ١٩٩٢/٨/٢٠ ميلادي ، عقد مجلس الامة جلسته المشتركة الاولى من الدورة الاستثنائية الاولى للدورة العادية الثالثة برئاسة دولة الأستاذ احمد الملوذي وبحضور عطفة امين عام مجلس الامة السيد صالح الزعبي .

وتغيب باجازة من الاعضاء السادة :  
من الاعيان : عبدالله صلاح ، خالد الطراونة ، جعفر الشامي ، عمر السابلي ، طارق علاء الدين .  
من النواب : سليمان عرار ، د. محمد ابوفارس ، حسين مجلي .

وتغيب بمعذرة من الاعضاء السادة :  
من الاعيان : محمد كمال ، خلف ابووفير .  
من النواب : عبدالرؤوف الروابدة ، محمد فارس الطراونة ، كامل العمري .

وتغيب عن الجلسة الاعضاء السادة :  
من الاعيان : لا احد .  
من النواب : فؤاد الخلفات .

وحضر من الحكومة :  
١ . سيادة الشريف زيد بن شاكسر : رئيس الوزراء وزير الدفاع .  
٢ . معالي السيد ذوقان الهنداوي : نائب

محضر الجلسة الاولى (مشتركة) من الدورة الاستثنائية الاولى للدورة العادية الثالثة المنعقدة في ١٩٩٢/٨/٢٠ م ٣

- ٣ . معالي المهندس علي السحيمات : نائب رئيس الوزراء وزير النقل .
- ٤ . معالي الدكتور عبدالله النصور : وزير الصناعة والتجارة .
- ٥ . معالي الدكتور عوض خليفات : وزير التعليم العالي .
- ٦ . معالي السيد ابراهيم عز الدين : وزير الدولة لشؤون رئاسة الوزراء .
- ٧ . معالي السيد الدكتور زياد فريز : وزير التخطيط .
- ٨ . معالي السيد يوسف المبيضين : وزير العدل .
- ٩ . معالي السيد عبدالكريم الكباريتي : وزير العمل .
- ١٠ . معالي السيد جمال الصرايرة : وزير المواصلات .
- ١١ . معالي المهندس سعد هایل السورور : وزير الاشغال العامة والاسكان .
- ١٢ . معالي المهندس سمير قموار : وزير المياه والري .
- ١٣ . معالي السيد جمال حديثة الخريشا : وزير دولة .
- ١٤ . معالي المهندس علي ابوالراغب : وزير الطاقة والثروة المعدنية .
- ١٥ . معالي الدكتور صالح ارشيدات : وزير الشباب .
- ١٦ . سماعة الشيخ عز الدين الخطيب التميمي : وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية .
- ١٥ . معالي الدكتور عبدالرزاق طيشات :

هكذا من الأصل

وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة.

١٨ . معالي السيد محمود الشريف: وزير الاعلام.

١٩ . معالي السيد عاطف البطوش: وزير الدولة للشؤون البرلمانية.

٢٠ . معالي السيد سلطان العدوان: وزير دولة.

٢١ . معالي السيد محمد السقاف: وزير التكوين.

٢٢ . معالي الدكتور عارف البطانية: وزير الصحة.

٢٣ . معالي الدكتور فايز الحصاونة: وزير الزراعة.

٢٤ . معالي الدكتور امين عواد المشاقبة: وزير التنمية الاجتماعية.

١ - افتتاح الجلسة



دولة رئيس المجلس: بسم الله الرحمن الرحيم، النصاب قانوني وأعلن بدء الجلسة وجداول الاعمال.

السيد الامين العام:

١ - تلاوة الاجازات والاعتذارات

(أ) من مجلس الاعيان:

أ - طلب اجازة مقدم من معالي

العين السيد عبدالله صلاح.

ب - طلب اجازة مقدم من سعادة

العين السيد خالد الطراونة.

(ب) من مجلس النواب:

أ - طلب اجازة مقدم من سعادة

النائب حسين مجلي.

ب - طلب اجازة مقدم من معالي

السيد سليمان عرار.

ج - طلب اجازة مقدم من سعادة

الدكتور محمد ابوقارس.

د - طلب معذرة مقدم من معالي

السيد عبدالرؤف الروابدة.

هـ - طلب معذرة مقدم من معالي

السيد محمد فارس الطراونة.

دولة رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم على اجازة ومعدرة اصحاب المعالي والسعادة اعضاء مجلس الامة؟  
الجميع: موافقون.

السيد الامين العام:

(٢) تلاوة كتاب معالي رئيس مجلس النواب رقم

(٢٢٧١) تاريخ ١٩٩٢/٧/٢٩،

المتضمن اصرار مجلس النواب على قراره

السابق بخصوص المواد:

٥ / الفقرة (ز).

١٨ / الفقرة (أ، ج).

٢١

٢٥

مجلس الجلسة الاولى (مشتركة) من الدورة الاستثنائية الاولى للدورة العادية الثالثة المنعقدة في ١٩٩٢/٨/٢٠ م

مجلس النواب

الرقم م ق / ٢٤ / ٢٢٧١

التاريخ: ١٤١٣/١/٢٩ هـ

الموافق: ١٩٩٢/٧/٢٩ م

دولة رئيس مجلس الاعيان

اشارة الى كتاب دولتكم رقم م ق / ٢٤ / ٢٢٠٤ تاريخ ١٩٩٢/٧/٢٦.

قرر مجلس النواب في جلسته الثانية عشرة

من الدورة الاستثنائية الاولى للدورة العادية

الثالثة لمجلس النواب الحادي عشر والمنعقدة

بتاريخ ١٩٩٢/٧/٢٩، الاصرار على قراره

السابق حول مشروع قانون الاحزاب السياسية

لسنة ١٩٩١.

رجاء عرضه على مجلسكم الكريم لاجراء

المقتضى.

واقبلوا الاحترام،

رئيس مجلس النواب

الدكتور عبداللطيف عريبات

السيد الامين العام:

(٣) تلاوة كتاب دولة رئيس مجلس الاعيان رقم

(٢٣٥٨) تاريخ ١٩٩٢/٨/٨، المتضمن

اصرار مجلس الاعيان على قراره السابق

بخصوص المواد:

٥ / الفقرة (ز).

١٨ / الفقرة (أ، ج).

٢١

٢٥

مجلس الاعيان

الرقم م ق / ٢٤ / ٢٣٥٨

التاريخ: ١٩٩٢/٨/٨.

الموافق: ٩ / صفر / ١٤١٣

معالي رئيس مجلس النواب المحترم

اشارة الى كتاب معاليكم رقم (٢٢٧١)

تاريخ ١٩٩٢/٧/٢٩، والمتضمن اصرار مجلس

النواب على قراره بخصوص مشروع قانون

الاحزاب السياسية لسنة ١٩٩١.

ارجو معاليكم التفضل بالعلم بأن مجلس

الاعيان قد قرر في جلسته السابعة من الدورة

الاستثنائية الاولى للدورة العادية الثالثة المنعقدة

بتاريخ ١٩٩٢/٨/٤، الاصرار على قراره

السابق بخصوص مشروع القانون المشار اليه.

وتنفذا لحكم المادة (٩٢) من الدستور

سيجتمع المجلسان في جلسة مشتركة تنفق على

تحديد موعدها.

واقبلوا احترامي

رئيس مجلس الاعيان

احمد اللوزي

السيد الامين العام:

(٤) تلاوة كتاب دولة رئيس مجلس الاعيان رقم

(٢٤٨٥) تاريخ ١٩٩٢/٨/١٦،

المتضمن تحديد موعد لعقد جلسة مشتركة

لمجلس الاعيان والنواب يوم الخميس

الموافق ١٩٩٢/٨/٢٠، من اجل مناقشة

المواد المختلف عليها واقرارها.

مجلس الاعيان

الرقم: م ق / ٢٤ / ٢٤٨٥

التاريخ: ١٩٩٢/٨/١٦

الموافق: ١٤١٣/٢/١٦ هـ

معالي رئيس مجلس النواب المحترم

اشارة الى كتاب معاليكم رقم م ق / ٢٤ /

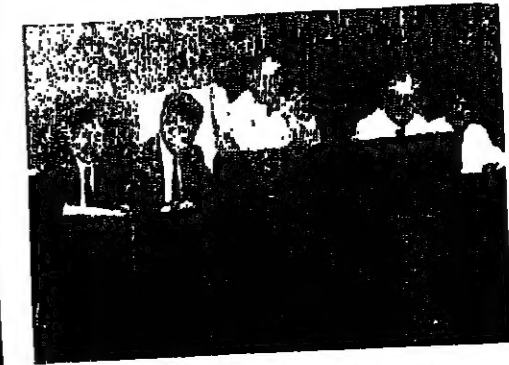
(٢٢٧١) تاريخ ١٩٩٢/٧/٢٩، بشأن مشروع

هكذا من الأهل



قانون الاحزاب السياسية لسنة ١٩٩١.  
وبعد الاطلاع على كتاب معاليكم المشار  
اليه اعلاه فانه تنفيذاً لأحكام المادة ٩٢ من  
الدستور اصبح واجباً عقد جلسة مشتركة  
لمجلسي الاعيان والنواب يوم الخميس  
١٩٩٢/٨/٢٠، وذلك للنظر في المواد المختلف  
عليها بين المجلسين من مشروع قانون الاحزاب  
السياسية لسنة ١٩٩١ واقرارها، فأرجو موافاتي  
برأيكم حول هذا الموعد.  
واقبلوا فائق الاحترام.

رئيس مجلس الاعيان  
احمد اللوزي



السيد الامين العام:

(٥) تلاوة كتاب معالي رئيس مجلس النواب رقم  
(٢٤٨٦) بتاريخ ١٩٩٢/٨/١٦، المرجع  
المتضمن الموافقة على الموعد المحدد لعقد  
الجلسة المشتركة.

مجلس النواب

الرقم م ق / ٢٤ / ٢٤٨٦

التاريخ ١٩٩٢/٨/١٦ م

الموافق ١٤١٣/٢/١٦ هـ

دولة رئيس مجلس الاعيان الافخم

اشارة الى كتاب دولتكم رقم م ق / ٢٤ /

٢٤٨٥ تاريخ ١٩٩٢/٨/١٥، بشأن عقد  
الجلسة المشتركة بين مجلسي الاعيان والنواب  
بخصوص المواد المختلف عليها في مشروع قانون  
الاحزاب السياسية لسنة ١٩٩١.

فاني ابلغكم موافقتي على عقد الجلسة  
المشتركة لمجلسي الاعيان والنواب في الموعد  
المحدد وهو يوم الخميس الموافق  
١٩٩٢/٨/٢٠. فأرجو دولتكم اجراء اللازم.  
واقبلوا فائق الاحترام

رئيس مجلس النواب  
د. عبداللطيف عريبات

السيد الامين العام:

(٦) تلاوة كتاب رئيس مجلس الاعيان رقم  
(٢٤٨٩) تاريخ ١٩٩٢/٨/١٦، المرجع  
لدولة رئيس مجلس الامة، بخصوص  
المواد المختلف عليها بين مجلسي الاعيان  
والنواب من مشروع قانون الاحزاب  
السياسية لسنة ١٩٩١، لمناقشتها واقرارها  
واجراء اللازم.

مجلس الاعيان

الرقم م ق / ٢٤ / ٢٤٨٩

التاريخ ١٤١٢/٢/١٧ هـ

الموافق ١٩٩٢/٨/١٦ م

دولة رئيس مجلس الامة الافخم

ارجوان اعرض لدولتكم ما يلي:

اختلف مجلسا الاعيان والنواب على اقرار

بعض مواد مشروع قانون الاحزاب السياسية

لسنة ١٩٩١، وبما ان كلا من المجلسين قد اصر

على رأيه مرتين، وعملاً بأحكام المادة (٩٢) من

محضر الجلسة الاولى (مشتركة) من الدورة الاستثنائية الاولى للدورة العادية الثالثة المتقدمة في ١٩٩٢/٨/٢٠ م ٧

التفتيش وما يترتب عليه ويتحمل المخالف  
المسؤولية المدنية والجزائية.

ثالثاً: نص المادة (٢١) كما قبله مجلس النواب:

يتعين على الحزب الالتزام بأحكام

الدستور والمحافظة على الاستقلال الوطني وحماية

الامن الوطني وصون الوحدة الوطنية واحترام

مبدأ سيادة القانون والتعددية الفكرية والتنظيمية

ونبذ العنف والتمييز بين المواطنين ورفض

التنظيم والاستقطاب الحزبي في القسوات

العسكرية والامن و بين القضاة والالتزام بتكافؤ

الفرص بين الجميع عند تولي المسؤولية وعدم

استخدام مؤسسات الدولة والمؤسسات العامة

لمصلحة الحزب وعدم الارتباط التنظيمي او المالي

بأي جهة غير اردنية، كما يتعين على الحزب ان

ينص على ذلك كله في نظامه الاساسي.

٢ - النص كما قبله مجلس الاعيان:

المادة (٢١): يتعين على الحزب التقيد

بالمبادئ والقواعد الاتية في ممارسة اعماله، وان

ينص على ذلك بشكل واضح في نظامه

الاساسي.

أ (الالتزام بأحكام الدستور واحترام سيادة

القانون.

ب) الالتزام بمبدأ التعددية السياسية في الفكر

والرأي والتنظيم.

ج) الالتزام بالمحافظة على استقلال الوطن

وامنه وصون الوحدة الوطنية ونبذ العنف

بجميع اشكاله وعدم التمييز بين

المواطنين.

د) الالتزام بتحقيق تكافؤ الفرص بين جميع

المواطنين عند تولي المسؤولية او المشاركة

فيها.

الدستور، ارجو دولتكم عرض الاختلاف  
الحاصل على المجلسين في جلسة مشتركة  
للوصول الى نتيجة حاسمة.

ادرج لدولتكم تالياً نصوص المواد  
المختلف عليها وهي:

أولاً: المادة (٥) الفقرة (ز):

١ - النص كما قبله مجلس النواب

الفقرة - ز -

ان لا يكون عضواً في اي حزب سياسي  
او اي تنظيم غير اردني.

٢ - النص كما قبله مجلس الاعيان:

الفقرة - ز -:

ان لا يكون عضواً في اي حزب او تنظيم  
سياسي آخر.

ثانياً: المادة (١٨) الفقرة (أ):

النص كما قبله مجلس النواب:

١ - مقر الحزب ووثائقه ومراسلاته ووسائل  
اتصاله مصانة، فلا يجوز مراقبتها او

مداومتها او مصادرتها.

٢ - النص كما قبله مجلس الاعيان:

١ - مقر الحزب ووثائقه ومراسلاته ووسائل  
اتصاله مصانة فلا يجوز مراقبتها او

مداومتها او مصادرتها الا وفق احكام  
القانون.

٣ - نص الفقرة (ج) كما قبله مجلس النواب:

ج - يترتب على مخالفة الفقرة السابقة بطلان  
التفتيش وما يترتب عليه بالاضافة الى

المسؤولية المدنية والجزائية.

٤ - النص كما قبله مجلس الاعيان:

ج - يترتب على مخالفة الفقرة السابقة بطلان

هكذا من الاعمال

هـ) الالتزام بعدم الارتباط التنظيمي أو المالي بأي جهة غير أردنية أو توجيه النشاط الحزبي بناء على أوامر أو توجيهات من أي دولة أو جهة خارجية.

و) الامتناع عن التنظيم والاستقطاب الحزبي في صفوف القوات المسلحة وأجهزة الأمن والدفاع المدني والقضاء أو إقامة تنظيمات عسكرية أو شبه عسكرية بأي صورة من الصور.

ز) الالتزام بالحفاظ على حياد مؤسسات الدولة والمؤسسات العامة وجميع مؤسسات التعليم وعدم استغلالها لمصلحة أي تنظيم حزبي.

رابعاً: المادة (٢٥):

١ - المادة (٢٥) والتي أصبحت (٢٤):

النص كما قبله مجلس النواب:

أ - يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنتين أو بغرامة لا تتجاوز ألفي دينار أو بكلتا العقوبتين كل من تسلم أي أموال من أي جهة غير أردنية لحساب الحزب وتصادر تلك الأموال لحساب الخزينة.

ب - يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر أو بغرامة لا تتجاوز خمسمائة دينار أو بكلتا العقوبتين كل من شارك في حزب غير مرخص أو لا يعلن عن نفسه وفق أحكام

هذا القانون.

ج - يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر أو بغرامة لا تتجاوز مئتي دينار كل من ارتكب مخالفة لأحكام هذا القانون ولم تعين فيه عقوبة خاصة لها، وتجميع العقوبتين في حالة التكرار.

٢ - المادة (٢٥) والتي أصبحت (٢٤):

النص كما قبله مجلس الاعيان:

الموافقة على المادة بقراءتها (أ، ب، ج) كما وردت من مجلس النواب.  
مع اضافة العبارة التالية اليها كمطلع للمادة:

«يعاقب من يخالف احكام هذا القانون بالعقوبات التالية او بالعقوبات المنصوص عليها في قانون العقوبات ايها اشد».

واقبلوا فائق الاحترام ، ،

رئيس مجلس الاعيان

احمد اللوزي

نسخة: الى معالي رئيس مجلس النواب المحترم.

السيد الامين العام:

(٧) مناقشة المواد المختلف عليها والمذكورة اعلاه والموزعة على حضرات اعضاء المجلسين (مجلس الامة) لاتخاذ القرار بشأنها.

المواد المختلف عليها في مشروع قانون  
الاحزاب  
السياسية لسنة ١٩٩١م بين مجلسي الاعيان  
والنواب

وهذه المواد:

المادة ٥ / الفقرة (ز)

المادة ١٨ / الفقرة (أ، ج)

المادة ٢١

المادة ٢٥

هكذا من الأصل

## مشروع قانون الاحزاب السياسية لسنة ١٩٩١

قرار مجلس الاعيان كما امر عليه	قرار مجلس النواب كما امر عليه	المادة كما وردت في المشروع
تعديل الفقرة - ز - من المادة الخامسة على النحو التالي: ز - ان لا يكون عضواً في اي حزب او تنظيم سياسي اخر.	ز - ان لا يكون عضواً في اي حزب سياسي او تنظيم غير اردني.	المادة - ٥ - الفقرة (ز) ان لا يكون عضواً في اي تنظيم سياسي غير اردني.
المادة ١٨ - ١ . اضافة العبارة التالية الى نهاية الفقرة ١٨ منها (الا وفق احكام القانون). ٢ . شطب عبارة (بالاضافة الى) الواردة في الفقرة ٢ وجهه والاستعاضة عنها بعبارة (وبتحصل المخالف).	المادة ١٨ - ١ . مزار الحزب وثائقه ومراسلاته ووسائل اتصاله مصانة فلا يجوز سراقبتها او مصادمتها او معاقبتها. ب . لا يجوز تفتيش اي مقر للحزب باستثناء حالتي التليس والتجسس والجرم الشهود الا بقرار من المدعي العام وحضوره بالاضافة الى محل من الحزب فانما رفض الاخير ببيت ذلك في عصر التفتيش الذي يجري حينئذ بحضور شاهدين. ج . يرتب على مخالفة الفقرة السابقة بطلان التفتيش وما يرتب عليه بالاضافة الى المسؤولية المدنية والجزائية.	المادة ١٨ - باستثناء حالتي التليس والتجسس المشهود، لا يجوز تفتيش اي مقر للحزب الا بموافقة المدعي العام وحضوره.

مجلس الأمة

## مشروع قانون الاحزاب السياسية لسنة ١٩٩١

قرار مجلس الاعيان كما امر عليه	قرار مجلس النواب كما امر عليه	المادة كما وردت في المشروع
المادة ٢١ - في المجلس اعادة صياغته على النحو التالي: المادة ٢١ - يعين على الحزب التقيد بشتى وبقية عدم الاية في عازمة اعماله، وان يقص على ذلك بشك واضح في نظامه الاساسي. ١ . الالتزام باحكام الدستور واجراء سيادة القانون. ب . الالتزام بمبدأ التعددية السياسية في الفكر والرأي والتنظيم. ج . الالتزام بالمحافظة على استقلال الوطن وامنه وصون الوحدة الوطنية وبند العنف بجميع اشكاله وعدم التمييز بين المواطنين. د . الالتزام بتحقيق تكافؤ الفرص بين جميع المواطنين عند تولي المسؤولية او المشاركة فيها. هـ . الالتزام بعدم الارتباط التنظيمي او المالي بأي	المادة ٢١ - يعين على الحزب الالتزام باحكام الدستور والمحافظة على الاستقلال الوطني وحرية الامن الوطني وصون الوحدة الوطنية واجراء مبدأ سيادة القانون والتعددية الفكرية والتنظيمية وبند العنف والتمييز بين المواطنين ورفض التنظيم والاستعطاء الجزوي في القوات العسكرية والامنية وبين القضاة والالتزام بتكافؤ الفرص بين الجميع عند تولي المسؤولية وعدم استخدام مؤسسات الدولة والمؤسسات العامة لصلحة الحزب وعدم الارتباط التنظيمي او المالي بأي جهة غير اردنية، كما يعين على الحزب ان يقص على ذلك كله في نظامه الاساسي.	المادة ٢١ - يعين على الحزب التقيد بالمبادئ وبقية عدم الاية في عازمة اعماله، وان يقص على ذلك بشكل واضح ويحدد في نظامه الاساسي وفي براهجه: ١ . الالتزام باحكام الدستور واجراءه والالتزام به وان تكون مبادئه واهداه وقيامه مشروعة وغير مخالفة لاحكام الدستور وان تكون وسائله لتحقيقها سليمة. ب . الالتزام بمبدأ سيادة القانون. ج . احترام التعددية في الفكر والرأي والتنظيم وتوفر عمليات التنافس الديمقراطي والعمل من خلال وسائله المشروعة. د . نيل التعرف بجميع اشكاله قولاً وعملاً وتجنب التمييز الديني او الطائفي والعرقي والذهبي والارهاب الفكري، واعتماد الحوار الحر اساساً للتنافس الديمقراطي.

مجلس الجلسة الاولى (مشتركة) من الدورة الاستثنائية الاولى للدورة العادية الثالثة المتقدمة في ١٩٩٢/٨/٢٠ ١١

هذه من الاصل



مشروع قانون الاحزاب السياسية لسنة ١٩٩١

١٢	قرار مجلس الاعيان كما امر عليه	قرار مجلس النواب كما امر عليه	المادة كما وردت في المشروع
وجهة غير اردنية او توجيهه النشاط الحزبي بناء على اوامر او توجيهات من اي دولة او جهة خارجية. و . الامتناع عن التنظيم والاستعانة بالحزبي في صفوف القوات المسلحة والجهزة الامن والدفاع المدني والقضاء او اقامة تنظيمات عسكرية او شبه عسكرية بأي صورة من الصور. ز . الالتزام بالحفاظ على جواد مؤسسات الدولة والمؤسسات العامة وجميع مؤسسات التعليم، وعدم استغلالها لصلحة اي تنظيم حزبي.			هـ . ترسيخ قيم التسامح والموسوعية واحترام معتقدات الغير والتأي بالعمل السياسي عن المصراعات الشخصية الضيقة وتغريب الانتماءات او الميالات. و . احترام حرية المواطن وحماية كرامته وحقه في التعبير عن رأيه. ز . عدم ارتباط قيادة الحزب واصفائه بتنظيم او ماليا بأي جهة غير اردنية وعدم جواز توجيه النشاط الحزبي بناء على اوامر او توجيهات من اي دولة او جهة خارجية. ح . العمل على تحقيق المساواة والمعدالة وتكافؤ الفرص بين المواطنين جميعا واعتماد الاحلية محارا اساسيا لتقلد الروايف العامة، والالتزام بهذه المبادئ في حالة تولي الحزب المسؤوليات العامة او المشاركة فيها. ط . الالتزام في تشكيلات الحزب ونشاطاته وتوجهاته

جلس العامة

مشروع قانون الاحزاب السياسية لسنة ١٩٩١

١٣	قرار مجلس الاعيان كما امر عليه	قرار مجلس النواب كما امر عليه	المادة كما وردت في المشروع
المادة ٣٥ - والتي اصبحت (٣٤) بالمعدل الجديد: امساق التجارة التالية اليها كمطلوع للمادة:		المادة ٣٤ - ١ . يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنتين او برامة لا تتجاوز التي دينار او يكلفا المعوقين كل من	ب. الامتناع عن التنظيم والاستعانة الحزبي في صفوف القوات المسلحة الارمنية والجهزة الامنية والدفاع المدني والقضاء او اقامة اي تنظيمات عسكرية او شبه عسكرية بأي صورة من الصور. ي . الالتزام بعدم استخدام مؤسسات الدولة ودوائرها واهزمتها، وغيرها من المؤسسات العامة والغيرة والتعليمية والدينية، وعدم استغلالها لصلحة الحزب والالتزام بعدم زج هذه المؤسسات في اي صراع سياسي او حزبي. ك . الالتزام بقواعد العمل الديمقراطي واساليه في التنظيم الداخلي للحزب، وفي اختيار قياداته وعلمه نشاطاته، واحترام الرأي الاخر في تعامله. ١ - المادة ٣٥ - يعاقب بالاشغال الشاقة لمدة لا تزيد على خمس سنوات او بالمعوقات المعصوص عليها في قانون

جلس العامة (مشتركة) من الدورة الاستثنائية الاولى للدورة العادية الثالثة المتقدمة في ٢٠/٨/١٩٩٢ م

هكذا من الأصل

مشروع قانون الاحزاب السياسية لسنة ١٩٩١

قرار مجلس النواب كما امر عليه	قرار مجلس الاعيان كما امر عليه	المادة كما وردت في التشريع
تسلم اي اموال من اي جهة غير اردنية لحساب الحزب وتضارب تلك الاموال لحساب الحزبية . ب . يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة اشهر او بغرامة لا تتجاوز خمسمائة دينار او بكليهما العقوبتين كل من شارك في حزب غير مرمض او لا يعلن عن نفسه وفق احكام هذا القانون . ج . يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة اشهر او بغرامة لا تتجاوز مئة دينار كل من اركب مخالفة لاحكام هذا القانون وبه تعين فيه عقوبة خاصة فدا . وتجميع التعويضات في حانة النكرار .	ويعاقب من يخالف احكام هذا القانون بالعقوبات التالية او بالعقوبات المنصوص عليها في قانون العقوبات ايما اثناء .	المعوقات او في اي قانون آخر ايما اثناء ، اي عضو في الحزب يركب اي من الاعمال الآتية : ١ . الاتصال بأي جهة غير اردنية بصورة مباشرة او غير مباشرة بقصد النيل من امن المملكة او الاضرار بها سياسيا او اقتصاديا او ماليا . ٢ . القيام بدعاية سياسية لقائقة اي جهة غير اردنية بقصد النيل من مصلحة المملكة ومنهجها . ٣ . تزويد اي جهة غير اردنية بصورة مباشرة او غير مباشرة بأي وثيقة او معلومات سرية مما صلة بالاجالات العسكرية او السياسية او الدبلوماسية او الاقتصادية او المالية او تكتيكا من الحصول عليها . ٤ . النيل من معنويات المواطنين بقصد تمكين النظام العام او نشر الفوضى والاضطراب على امن الدولة الخارجي او الداخلي .

مشروع قانون الاحزاب السياسية لسنة ١٩٩١

قرار مجلس النواب كما امر عليه	قرار مجلس الاعيان كما امر عليه	المادة كما وردت في التشريع
٥ . تسلم اي اموال من اي جهة غير اردنية بصورة مباشرة او غير مباشرة بحسبه الخاص او لحساب الحزب ويتناول تعقيب التشريع في هذه الجزئية . ب . يعاقب بالحبس من ستة الى ثلاث سنوات وبغرامة من خمسة الاف دينار الى عشرين الف دينار او باحدى هاتين العقوبتين كل من شارك بصورة مباشرة او غير مباشرة في تشكيل الحزب او اعانة تشكيله دون ترخيص وفقا لاحكام هذا القانون او في الابقاء على تشكيل حزب جرى حله .		

هكذا من الأشهر



سأطرح مواد الخلاف، مادة مادة، ليرى المجلس الكريم رأيه فيها واتخاذ القرار المناسب بشأنها. وادعو الآن سعادة الاستاذ نجيب الرشيدان لنبداً عملنا. معالي الاستاذ عبدالكريم الدغمي.



السيد عبدالكريم الدغمي: شكراً دولة الرئيس، في الحقيقة أريد ان أسأل الرئاسة الجليلة فقط عن ملاحظة قد تبدو شكلية ولكنها جوهرية المادة (٩٢) من الدستور هي التي أدت الى عقد هذا الاجتماع الخير انشاء الله بين المجلسين الكريمين. ولكن اعطت نصوص الدستور والنظام الداخلي لرئيس مجلس الاعيان حق ترأس هذه الجلسة المشتركة. لكن ادارة الجلسة لم تبين لا في النصوص الدستورية. ولا في نصوص النظام الداخلي للاعيان. ولا في نصوص النظام الداخلي للنواب. فما هو النظام المتبع في ادارة الجلسة؟ هذا هو سؤال الحقيقة للرئاسة الجليلة اذا تكرمت اريد ان اسمع اجابة عليه وشكراً دولة الرئيس.

دولة رئيس المجلس: شكراً استاذ الدغمي، الحقيقة ان عملنا البرلماني يستند الى الدستور والنظام الداخلي والاعراف والسوابق.

دولة رئيس المجلس: شكراً للسيد الامين العام، بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على سيدنا محمد سيد الانبياء والمرسلين.

ايها الاخوة اعضاء مجلس الأمة، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد. فانه تنفيذاً للمادة (٩٢) من الدستور، يعقد مجلس الاعيان ومجلس النواب هذه الجلسة المشتركة لمجلس الأمة. وقد كانت آخر جلسة مشتركة عقدها المجلسان بتاريخ ١٩٦٤/٥/٥. وذلك نتيجة خلاف بينها حول مواد معينة في قانون الجامعة الاردنية. واليوم تنعقد هذه الجلسة المشتركة للنظر في نقاط الخلاف بين المجلسين حول مشروع قانون الاحزاب السياسية لسنة ١٩٩١. والمجلسان متفقان على ضرورة انجاز هذا القانون. وعلى اهميته، فهو ينظم الحياة الحزبية والتعددية السياسية، ويعزز نهجنا الديمقراطي، ويحقق المشاركة الشعبية في المسؤولية وصنع القرار. ومن هنا تبرز أهمية ما يقرره مجلس الأمة بشأن هذا القانون خدمة للأردن ومسيرته الحرة وقيادته الرشيدة.

ولما كانت المادة (٩٢) من الدستور تحصر بحثنا في المواد المختلف فيها. وتشرط هذه المادة الدستورية لقبول المشروع ان يصدر قرار المجلس المشترك بأكثرية ثلثي الاعضاء الحاضرين. فانه لا يفوتني ان اشير الى الجهد الخير المشترك الذي قام به عدد من اعضاء المجلسين الكريمين. وبمشاركة من رئيسي المجلسين مستهدفين الوصول الى مقترحات تيسر انشاء الله انجاز هذا المشروع. وعليه فاني

صيغة مجلس الأمة. يجتمع مجلس الأمة في هذا الموضوع، ومجلس الأمة يشكل، مشكل من مجلس الاعيان ومجلس النواب بمعنى آخر انا اشعر كشعور خاص بي، اني هنا عضو في مجلس الأمة فقط. لست عضواً في مجلس الاعيان او مجلس النواب وانما في الصيغة الجديدة هي مجلس الأمة.

هذه باعتقادي هذه الجلسة، هي جلسة خير وبركة ولا يجب ان تتنازع في هذا الموضوع وانما ان نلحق الحقائق والمصلحة العامة. فاذا كانت المصلحة العامة كما وردت من مجلس النواب تؤدي الغرض. سأصوت مع قرار مجلس النواب. واذا كانت المصلحة العامة أدق في قرار مجلس الاعيان سأصوت مع مجلس الاعيان بما توصل اليه. طبعاً كما هو النص في الدستور، كلمة الاصرار التي لا استصيفها كثيراً. عندما يصير مجلس الاعيان ويصير مجلس النواب، ويصير مجلس الاعيان ثانية ويصير مجلس النواب ثانية. في الواقع ارجو من اخواني جميعاً ان نلبس صفة مجلس الأمة بالصفة الجديدة، لتتوصل الى الحقائق المنشودة وشكراً دولة الرئيس.

دولة رئيس المجلس: شكراً دولة ابوعماد، الدكتور احمد عويدي العبادي.

الدكتور احمد العبادي: شكراً سيدي الرئيس، انا اعتقد، بسم الله الرحمن الرحيم، هذه الجلسة الاولى المشتركة بين المجلسين كما تفضلتم دولتكم منذ عام ١٩٦٤. واعتقد لا بد ان تستقر بعض الاعراف، بدأ قبل النقاش وقد كنت اود ان اطرح بعض الاسئلة التي طرحها بعض الزملاء من قبلي، لا داعي للتكرار

وفي العودة الى اجتماعات مجلس الأمة التي بلغت ثمانية غير هذا الاجتماع. نجد وينص الدستور رئيس الاعيان يرأس المجلس، مجلس الأمة، وكان مقرر اللجنة هو مقرر مجلس الاعيان بسبب ان لرئيس الاعيان رئاسة المجلس. ومن هذه الزاوية ولأول مرة، لأن عدد الاعيان قليل. فها كنت احتاج الى مساعدة مساعدين ولذلك اخترت المساعدين ان يكونوا ليضبطا معي طلبات الكلام والتصويت وكل ما يتصل بهذه الامور. ثم ايضاً في السوابق البرلمانية التي نعتمدها ان اذا غاب رئيس الاعيان يرأس الجلسة وكيله هذا في النظام المصري عندما كان لديهم مجلسان مجلس شيوخ ومجلس نواب. واعتقد ان هذه اعراف وتقاليد مستقرة لا نحتاج معها الى مزيد من الاجتهاد في امر سبق العمل بموجبه والالتزام به. الاستاذ ليث شبيلات.

السيد ليث شبيلات: معلى بتحملني دولة الرئيس. الاعراف مستقرة في معظم ما تفضل به دولة الرئيس، اما المساعدين فهو امر قد بدأناه نحن. فلماذا لا نبدأ عرفاً ان يكون المساعدون من النواب وشكراً.

دولة رئيس المجلس: الحقيقة استاذ ليث، لا اعتقد ان الرئاسة تجد في هذا الامر اي غالفة ولا الاقدام على شيء جوهرى يحتاج الى مزيد من التريث او التوقف دولة الاستاذ مضر بدران.

دولة السيد مضر بدران: شكراً دولة الرئيس، احب ان اضيف الى ما ذكره دولة الرئيس في كلمته بأن الصيغة لهذا الاجتماع هو

هكذا من الأهل

واحتفظ بحقي في الحديث عند بدء المناقشة وشكراً دولة الرئيس.

دولة رئيس المجلس: شكراً، معالي الاستاذ سليم الزعبي.

السيد سليم الزعبي: شكراً سيدي الرئيس، حقيقة المادة (٩٢) اعطت لدولة رئيس مجلس الاعيان حق رئاسة هذا الاجتماع. كاجتماع لمجلس الأمة. لكن هذا الاجتماع منعقد لمجلس الأمة، انا ارى انه لكي تكون صورة صحيحة على المنصة، ان يكون مجلس النواب ممثلاً على المنصة، حتى يكون حقيقة الاجتماع حقيقي، مع الاحترام الكامل حقيقة للاعيان ولرئيس مجلس الاعيان ان يكون موجوداً على المنصة. فاقترح ان يكون رئيس مجلس النواب موجوداً على المنصة، اواي واحد النواب عفواً سيدي الرئيس، انا اقترح ان يكون مجلس النواب ممثل على المنصة بأي من اعضاء مجلس النواب احد المساعدين او الاثنين، يكون خمسة، يعني يكون اثنين مساعدين موجودين مجلس النواب على المنصة شكراً سيدي الرئيس.

دولة رئيس المجلس: شكراً واضحة الامور، سعادة المقرر.

السيد نجيب الرشيدان: شكراً دولة الرئيس أولاً فيها يتعلق بانعقاد المجلس برئاسة رئيس مجلس الاعيان، هذا تنفيذ لحكم الدستور فاذاً مساعده او مساعده هما اللذان يجلسان في جانبه في هذه الجلسة، والمساعدان هما من الاعيان وليس من النواب. هذا من ناحية ومن ناحية اخرى العرف الدستوري هو متمم للدستور. وبما ان مجلس الأمة سبق وان مارس

هذا الاجتماع وبهذا الشكل بصورة ان يترأس رئيس مجلس الاعيان جلسة مجلس الأمة ويساعده مساعده ويقوم المقرر في مجلس الاعيان بوظيفة المقرر في مجلس الأمة. ولذلك يكون هذا النصاب والتشكيل في الوقت الحاضر موافق للدستور والعرف وشكراً.

دولة رئيس المجلس: الاستاذ يعقوب قرش.

السيد يعقوب قرش: رغم ان محاولة بعض اخواننا من السادة الاعيان نقل هذا النقاش الى طريقة عملية. الا انه ما طرح من امر شكلي وهو البداية لعرف جديد. من مساعدي رئيس الاعيان في ادارة هذا المجلس؟ هذا امر لم ينص عليه الدستور ولا العرف الدستوري لم يتحدث سابقة. كنا نتنظر من اخواننا حكماً ان يبادؤوا هم فيجعلوا المساعدين من مجلس النواب حتى يكون التشكيلة صحيحة واقبل. ولذلك موقف بعض النواب بعدم قبول هذه الشكالية متعاً من ان تصبح عرفاً دستوري. لذلك نصر على ان يكون مجلس النواب ظاهر في هذا الموضوع ان امكننا ذلك.

دولة رئيس المجلس: معالي الاستاذ الدكتور عبدالله العكايلة.



الدكتور عبدالله العكايلة: بسم الله الرحمن الرحيم، شكراً دولة الرئيس، اتخى على اخواني اعضاء مجلس النواب ان لا يقفوا عند هذه النقطة الشكالية. ما دمنا اليوم بمعية اخواننا الحكماء الشيخ فاني ارى ان نسلم القيادة لهم. وهذا يرفع من شأننا ولا يصغر وجودنا على المنصة لا يكبر من شأننا، ارجو ان نشرع في الجلسة وان لا نقف في الجلسة عند حدود النقاط الشكليه وشكراً دولة الرئيس.

(اصوات، نثني على ذلك).

دولة رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم على اقتراح معالي الدكتور العكايلة؟ هل يوافق المجلس الكريم؟

الجميع: موافقون.

دولة رئيس المجلس: شكراً لكم، انتهى الامر، انتهت يا سيدي، الان نقدم لبحث الموضوع الذي اجتمعنا من اجله، وانتهى التصويت في هذه القضية، يا سيدي عندي (١٥) طلب حول هذه القضية، نبدأ في البحث، نبدأ في البحث الموضوع نبدأ في بحث الموضوع، الاستاذ نجيب بك الرشيدان، عبدالمجيد بك.



السيد عبدالمجيد الشريدة: الذي بدني اثيره، طبعي لا خلاف في الشكليات التي سبق بحثها الان، خليني اكمل يا اخي، لا خلاف في كل ما مضى، انما خلافي الان هو في الشكالية التي دولتكم ابداءها في بداية الكلام، هو الاقتراحات التي نتجت عن اجتماع بين رؤساء الكتل وبين اللجنة القانونية لمجلس الاعيان، هذه اللجنة هي لجنة توفيقية وليست رسمية. فاللبد ان الاعيان لهم وجهة نظر واصروا عليها. والنواب لهم وجهة نظر واصروا عليها. لذلك انا ارى ان الاقتراح الذي توصلت اليه اللجنة الغير رسمية هو يطرح كاقترح بعد ان تُعطى المناقشة للمادة للنواب يبدو رأيهم فيها ما تمسكوا فيه وللأعيان يبدو في نفس المادة رأيهم ما تمسكوا فيه وتطرح المقترح في كل مادة كاقترح يعرض على المجلس، اقتراح توفيقية، فلذلك انا اقول ان يبدأ النقاش في موضوع المادة من الاعيان والنواب، والاقتراح التوفيقية يعرض كأي اقتراح اخر ويصوت عليه وشكراً.

دولة رئيس المجلس: شكراً سيدي، نحن نبدأ الان ويتلو المقرر نقطة الخلاف ورأي الاعيان ورأي النواب، ثم تأتي معالجات الاخوة النواب والاعيان، تفضل استاذنا المقرر نجيب بك الرشيدان.

السيد المقرر: شكراً دولة الرئيس، البند الاول في الاختلاف يعود للمادة الخامسة وحسراً في النقطة (ز) من المادة الخامسة. كانوا يشكون من رفع الصوت، الفقرة (ز) من المادة (٥) كما اقراها مجلس النواب الموقر، كانت تنص وان لا يكون عضواً في أي حزب

هكذا من الله جيل



سياسي او اي تنظيم غير اردني». وما عرض القانون على مجلس الاعيان عدل هذه الفقرة بالنص التالي وان لا يكون عضواً في اي حزب او تنظيم سياسي آخر» اضاف كلمة سياسي للتنظيم. لكي لا يشمل النص اولئك الذين يشتركون في اتحادات، الاتحادات العربية، كاتحاد المحامين، واتحاد المهندسين وهم لا يشتغلون بالسياسة. هذا موضع الاختلاف بالنسبة لهذه المادة. وان اردتم ان اتلو عليكم ما توصلت اليه اللجنة التوفيقية لا يكون قانوني لانه ينبغي ان يكون باقتراح من احد اعضاء المجلس وشكراً.

دولة رئيس المجلس: شكراً الان نأتي للفقرة (ز) من المادة (٥) بس نسجل الاسماء بالله.

طالبوا الكلام: الاستاذ الدكتور همام سعيد، الاستاذ حمزة منصور، الاستاذ احمد الكفاوين، الاستاذ معالي عبدالمجيد الشريدة، الدكتور علي الفقير، الاستاذ سلامة الغويري، الاستاذ عبدالكريم الدغعي، الاستاذ ابراهيم خريسات، الاستاذ حمد الفرخان، معالي وزير العدل، الاستاذ عيسى الريموني، الاستاذ محمد علي بدير، معالي الاستاذ سليم الزعبي. معالي الدكتور سعيد التل.

الدكتور سعيد التل: شكراً دولة الرئيس، قبل البداية في المناقشة اقترح ان يطرح الفقرة التي توصلت اليها اللجنة المشتركة للتصويت فاذا قبلت فلا ضرورة للنقاش. وبالتالي انا اتقدم بالاقترح التالي، تعدل الفقرة (ز) من المادة الخامسة على النحو التالي «ان لا

يكون عضواً في اي حزب اخر او اي تنظيم عس الامن الوطني».

دولة رئيس المجلس: بالله لحظة، معالي الدكتور علي الفقير. انتم مسجلون يا سادة مسجلون، بس لان الاستاذ علي رفع يده باشارة نقطة نظام، فتبدى على غيرها.

الدكتور علي الفقير: دولة الرئيس، نقطة النظام التي اود ان اطرحها في هذا المجلس الكريم هو ان هناك صيغة توفيقية قد تم الاتفاق عليها بين المجلسين، او بين اعضاء من المجلسين، وحتى لا اطيل النقاش لأن المتحدثين كثر. لذلك اقترح ان تطرح الصيغة التوفيقية وعندئذ هي التي تخضع للنقاش وعندئذ يصوت عليها وهذه باعتقادي اختصار للوقت والا فانا سنضيع وقت كبيراً اذا دخلنا في غير هذا وشكراً.

(اصوات تنفي على ذلك)

دولة رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم على ذلك؟

الجميع: موافقون.

دولة رئيس المجلس: شكراً لكم، اذن تقر الصيغة التوفيقية، والذي كان ذكره معالي ابوجهال، يعني لا خلاف بينك وبين الاقتراح الذي اقترحه الاستاذ علي الفقير، الصيغة التوفيقية، تفضل الاستاذ المقرر.

السيد المقرر: يا اخوان... يا اخوان، الصيغة التوفيقية ستل عليكم وتطرح للنقاش، ما هو مش اقترح الان. لست متبنيهاً لها ولكنني اقرا ما توصلت اليه اللجنة المشتركة اليها وليس اقترح

سياسي او اي تنظيم غير اردني». وما عرض القانون على مجلس الاعيان عدل هذه الفقرة بالنص التالي وان لا يكون عضواً في اي حزب او تنظيم سياسي آخر» اضاف كلمة سياسي للتنظيم. لكي لا يشمل النص اولئك الذين يشتركون في اتحادات، الاتحادات العربية، كاتحاد المحامين، واتحاد المهندسين وهم لا يشتغلون بالسياسة. هذا موضع الاختلاف بالنسبة لهذه المادة. وان اردتم ان اتلو عليكم ما توصلت اليه اللجنة التوفيقية لا يكون قانوني لانه ينبغي ان يكون باقتراح من احد اعضاء المجلس وشكراً.

دولة رئيس المجلس: بالله لحظة، معالي الدكتور علي الفقير. انتم مسجلون يا سادة مسجلون، بس لان الاستاذ علي رفع يده باشارة نقطة نظام، فتبدى على غيرها.

الدكتور علي الفقير: دولة الرئيس، نقطة النظام التي اود ان اطرحها في هذا المجلس الكريم هو ان هناك صيغة توفيقية قد تم الاتفاق عليها بين المجلسين، او بين اعضاء من المجلسين، وحتى لا اطيل النقاش لأن المتحدثين كثر. لذلك اقترح ان تطرح الصيغة التوفيقية وعندئذ هي التي تخضع للنقاش وعندئذ يصوت عليها وهذه باعتقادي اختصار للوقت والا فانا سنضيع وقت كبيراً اذا دخلنا في غير هذا وشكراً.

السيد المقرر: يا اخوان... يا اخوان، الصيغة التوفيقية ستل عليكم وتطرح للنقاش، ما هو مش اقترح الان. لست متبنيهاً لها ولكنني اقرا ما توصلت اليه اللجنة المشتركة اليها وليس اقترح

دولة رئيس المجلس: شكراً دولة الرئيس، قبل البداية في المناقشة اقترح ان يطرح الفقرة التي توصلت اليها اللجنة المشتركة للتصويت فاذا قبلت فلا ضرورة للنقاش. وبالتالي انا اتقدم بالاقترح التالي، تعدل الفقرة (ز) من المادة الخامسة على النحو التالي «ان لا

يكون عضواً في اي حزب اخر او اي تنظيم عس الامن الوطني».

دولة رئيس المجلس: شكراً لكم، اذن يا سيدي استريح ونحن نعطي الاخوان يقرأون، شكراً للاستاذ نجيب الرشيدان. الاستاذ احمد كفاوين.

السيد احمد الكفاوين: شكراً دولة الرئيس، على الفقرة (ب) ايضاً اقترح ما يلي: - لا يجوز تفتيش اي مقر للحزب باستثناء حالتي التلبس والجرم المشهود الا بقرار من

هكذا من الله جل



المدعي العام وبحضوره بالإضافة الى ممثل عن الحزب فاذا رفض الأخير ثبت ذلك في محضر التفتيش الذي يجري حينئذ بحضور شاهدين. «اصوات نثي على ذلك».

دولة رئيس المجلس: هل توافقون على المقترح، هذه نفس الصيغة التي توصلت اليها اللجنة، الأستاذ عبد الكريم الدغمي.

السيد عبد الكريم الدغمي: شكراً دولة الرئيس، الحقيقة لم أرى أي فرق ولا بأي حرف بين الصيغة التي أقرها مجلس النواب والصيغة التي أقرها مجلس الاعيان.

دولة رئيس المجلس: هي نفس الصيغة والمجلس وافق عليها وشكراً. الأستاذ يعقوب قرش.

السيد يعقوب قرش: الفقرة (ج) من المادة (١٨) يوجد عليها خلاف، قرار مجلس النواب:

يترتب على مخالفة الفقرة السابقة بطلان التفتيش وما يترتب عليه بالإضافة الى المسؤولية المدنية والجزائية. قرار مجلس الاعيان استبدل كلمة (بالإضافة الى) (ويتحمل المخالف) وهي المقترح بين اللجنة التي كانت تناقش في الخارج بطريقة غير رسمية هي اخذ قرار مجلس الاعيان لأنه يشكل كلمة قانونية أقدر على تبيان الوضع لذلك يكون النص المقترح الجديد.

دولة رئيس المجلس: اذن الفقرة (ج) كما تلاها الأستاذ يعقوب قرش:

السيد يعقوب قرش: الان اتلوها يكون نص المقترح الجديد.

«يترتب على مخالفة الفقرة السابقة بطلان التفتيش وما يترتب عليه ويتحمل المخالف المسؤولية المدنية والجزائية» «اصوات موافقة».

دولة رئيس المجلس: موافقون عليها؟ شكراً لكم.

«وهذا هو نص المادة (١٨) كما وافق عليها مجلس الأمة»

المادة - ١٨ -

أ - مفار الحزب ووثائقه ومراسلاته ووسائل اتصاله مصانة فلا يجوز مراقبتها او مصادمتها او مصادرتها الا بقرار قضائي.

ب - لا يجوز تفتيش أي مقر للحزب باستثناء حالتي التلبس والجرح المشهود الا بقرار من المدعي العام وبحضوره بالإضافة الى ممثل عن الحزب فاذا رفض الأخير ثبت ذلك في محضر التفتيش الذي يجري حينئذ بحضور شاهدين.

ج - يترتب على مخالفة الفقرة السابقة بطلان التفتيش وما يترتب عليه ويتحمل المخالف المسؤولية المدنية والجزائية.

دولة رئيس المجلس: دولة الأستاذ مضر بدران.

دولة السيد مضر بدران: اذا سمح دولة الرئيس، فقط للتذكير بأنه البحث في مجلس الأمة في المواد المختلف عليها وليس المتفق عليها، لأن الفقرة (ب) متفقين عليها نحن ليش عرضت للتصويت؟

اذا بدنا نأخذ بهذه القاعدة، اذن سنصوت على كل فقرة من الفقرات التي اتفقنا عليها والتي اختلفنا عليها المفروض المختلف عليها فقط

وشكراً.

دولة رئيس المجلس: الأستاذ ليث شبيلات.

السيد ليث شبيلات: سيدي مع احترامي لما تفضل به دولة الأستاذ مضر بدران الا اننا نناقش مادة مادة. اذا اتفقنا على فقرة لا يعني ذلك ان لا نطرحها للتصويت لانها جزء من المادة وشكراً.

دولة رئيس المجلس: الأستاذ الدكتور همام سعيد.



الدكتور همام سعيد: بسم الله الرحمن الرحيم، شكراً دولة الرئيس في المادة (٢١) هنالك صيغة اتفق عليها، تأمر ان أقرأ الصيغة كاملة ام الفقرة (ز) التي هي موضوع الاختلاف بين المجلسين تقريباً؟

دولة رئيس المجلس: الفقرة (و) و (ز).

الدكتور همام سعيد:

ز - الامتناع عن التنظيم والاستقطاب الحزبي في صفوف القوات المسلحة واجهزة الامن والدفاع المدني والقضاء او اقامة تنظيمات عسكرية او شبه عسكرية بأي صورة من الصور.

(اصوات موافقة).

دولة رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم على هذه الفقرة كما تلاها الأستاذ الدكتور همام سعيد؟

الجميع: موافقون.

دولة رئيس المجلس: معالي الدكتور علي الفقير.



الدكتور علي الفقير: شكراً دولة الرئيس، يبدو أن اعطاني دوري في الكلام جاء بعد الشتاء بفروة، ولذلك انا نقطة النظام دولة الرئيس، تنصب على الفقرة (ب) التي ليست موضع خلاف بين المجلسين، ولذلك لا ينبغي ان نصوت عليها دستورياً. لأن الفقرة (ب) قد وافق عليها مجلس النواب، ووافق عليها مجلس الاعيان اذن هي خارج دائرة الخلاف بين المجلسين. لذلك تبقى على ما هي عليه، والتصويت الجديد غير دستوري نحن في خلاف على الفقرة (أ) والفقرة (ج) فقط دولة الرئيس، ولذلك اعتقد ان التصويت خاطئ، ويجب الرجوع الى الصواب اولى.

دولة رئيس المجلس: نحن في المادة

هكذا من الأهل

(٢١) الأستاذ إبراهيم خريسات.

السيد ابراهيم خريسات : شكراً دولة الرئيس، الحقيقة الكلام الذي قيل حول الفقرة (ب) بعد ان تم التصويت لا يقدم ولا يؤخر لأن النتيجة واحدة. واقترح فقرة (ز) من مادة (٢١):

ز - عدم استخدام مؤسسات الدولة والمؤسسات العامة وجميع مؤسسات التعليم للتنظيم الحزبي، والمحافظة على حياد هذه المؤسسات تجاه الكافة في اداء مهامها.

دولة رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم على هذه المادة؟ لحظة بالله لحظة الأستاذ منصور مراد.

السيد منصور مراد: شكراً دولة الرئيس، الالتزام بالمحافظة على حياد مؤسسات الدولة والمؤسسات العامة حقيقة يعني طرح عمل وطرح لمصلحتنا جميعاً في هذا البلد لكن في اعتراض حول... فقط الذي اريد ان اسأله انا بشكل واقعي وموضوعي من في الاردن من رجالات العمل السياسي بمختلف اتجاهاته ما تتلمذ على يد مدير مدرسة او استاذ ما كانت حزبي في هذا البلد؟ فأين الضرر في ذلك؟ اريد ان اسأل هذا السؤال فقط. لأن المؤسسات التعليمية، المؤسسات التعليمية نحن نعرف انها تضم اهل هذا البلد وثروته وغزونه ومستقبله وشكراً أنا هذا اعترضني.

دولة رئيس المجلس: الأستاذ الدكتور احمد عويدي العبادي.

الدكتور احمد العبادي: شكراً سيدي الرئيس أولاً نحن صوتنا على الفقرة (ز) من المادة ثانياً اذا لم نصوت طيب، طيب لم نصوت احتفظ بحقي في المناقشة. سيدي مؤسسات التعليم هي المستودع لانباءنا جميعاً على مختلف حقب اعمارهم حتى تنتهي الجامعة وبالتالي، دولة الرئيس انا اعيد الاقتراح ثانية واطرحه للتصويت بدون مناقشة

عدم استخدام مؤسسات الدولة والمؤسسات العامة وجميع مؤسسات التعليم للتنظيم الحزبي والمحافظة على حياد هذه المؤسسات تجاه الكافة في اداء مهامها وارجو التثنية والتصويت على المادة بدون مناقشة وشكراً سيدي الرئيس.

دولة رئيس المجلس: شكراً الأستاذ حسني الشياب.

الدكتور حسني الشياب: الحقيقة دولة الرئيس شكراً ابتداءً، لكن اعتقد الفقرات (أ) و (ب) و (ج) اعيد صياغتها ليس هناك خلاف جوهرى حولها تمت اعادة صياغة فانا اعتقد انه من الضروري قرائتها على الأقل قبل ان نصل الى (ز) لأنه تمت اعادة صياغة لهذه الفقرات، فلم تقرأ الفقرات (أ) و (ب) و (ج) من المادة (٢١) مع انه ليس هناك خلافات جوهرية حولها فقط هي مسألة صياغة لذلك ارى ضرورة التصويت عليها على الأقل لارساء اعراف مستقبلية وشكراً.

دولة رئيس المجلس: لم يُعتبر عليها هناك اي خلاف فقط الفقرتين (ز) و (و). دولة مضر باشا.

دولة السيد مضر بدران: شكراً دولة الرئيس، انا اثني على ما ورد على لسان الأستاذ حسني الشياب. الاصل في المادة عندما اتت من مجلس النواب، اتت بدون فقرات. مجلس الاعيان، نفس هذه المادة وضعها بالصياغة وحسن الصياغة القانونية بفقرات. وان يكن لم يكن هناك خلاف بين ما اورده مجلس الاعيان ومجلس النواب. وانما من ناحية تنظيم تشريعي فقط. وانما ورد في الفقرة (ز) على اساس بأنه ما ورد من مجلس النواب كان يختص بالمؤسسات، والمؤسسات سواء كانت مؤسسات حكومية غير تعليمية او مؤسسات حكومية تعليمية. وفهم مجلس النواب بأنه استثنى من هذا النص المؤسسات التعليمية الخاصة. فلذلك اراد ان يشمل بما يرد على المؤسسات التعليمية العامة. ان يرد ايضاً على المؤسسات التعليمية الخاصة. فلذلك اجري هذا التعديل واذكر ذلك لتوضيح مجلس الأمة الكريم وشكراً.

دولة رئيس المجلس: شكراً، الأستاذ عبدالسلام فرجات.

السيد عبدالسلام فرجات: الحقيقة دولة الرئيس ان هناك فرق في مضطلع المادة (٢١) نص النواب يختلف عن ما ورد في الصيغة الاتفاقية التي نصوت عليها الان. ويختلف ايضاً عن ما اورده مجلس الاعيان من نصوص حول هذا الموضوع، ولذلك لا بد في هذه الحالة من التصويت على مضطلع المادة وعلى فقراتها لان هناك خلاف ولو بالصيغة وان لم يكن في الجوهر حقيقة.

فاذا قرأنا مثلاً نص النواب: يتعين على الحزب الالتزام بأحكام الدستور والمحافظة على

الاستقلال الوطني الى اخره.

بينما في نص الاعيان: يتعين على الحزب التقيد بالمبادئ والقواعد الآتية... هناك فرق بين النصين، دولة الرئيس، فلا بد اذن من التصويت على مضطلع المادة وعلى فقراتها فقرة فقرة حتى يستقيم الامر دستورياً وشكراً دولة الرئيس.

دولة رئيس المجلس: الدكتور كمال الشاعر.

الدكتور كمال الشاعر: شكراً دولة الرئيس، الضرورة تقتضي التصويت على مضطلع المادة وعلى الفقرات (أ) الى (هـ) حيث اكتمل التصويت على الفقرتين (و) و (ز) وانا اتفق مع ما تفضل به الأستاذ حسني الشياب بأنه لا بد من التصويت بالرغم من عدم وجود اي خلاف بالمعنى.

دولة رئيس المجلس: الأستاذ بسام حدادين.

السيد بسام حدادين: شكراً دولة الرئيس، انا اريد ان اناقش المقترح المشترك (ز) لم يصوت عليه سيدي، لم يصوت عليه ومن حقي الكلام والرياسة لا تعترض على حقي بالكلام. سيدي المداولات والمناقشات الجارية في اي بند او مادة هي مرجعية لتفسير رأي المجلس في حال يعني اي خلاف قانوني لاحق وبالمستقبل لدى المحاكم ولذلك اود ان اثبت في هذا النقاش سماع تفسير لكلمة (استخدام) حتى لان كلمة استخدام هنا قد تفسر منع العمل الحزبي في المؤسسات التعليمية هذا لغوياً يمكن ترتد هذه الكلمة الى ان تصل الى منع العمل

هكذا من الأصل

الحزبي في المؤسسات التعليمية وفي مؤسسات الدولة. وبما اني مع حق المؤسسات التعليمية المتسبين للمؤسسات التعليمية والمتسبين لمؤسسات الدولة بالانتهاء والعمل الحزبي، اريد ان اسمع تفسير يقول بأن كلمة استخدام هنا لا تعني منع العمل الحزبي. انما تعني منع استعمال هذه المؤسسات لخدمة حزب واحد او اتجاه واحد دون غيره شكراً سيدي الرئيس.

دولة رئيس المجلس: شكراً، الاستاذ عبد المنعم ابو زنت.



السيد عبد المنعم ابو زنت: شكراً دولة الرئيس، بسم الله الرحمن الرحيم، أولاً اذكر الاخوة الكرام بأن نحن نتردد على الالسة في حرف (زاي) فيقولون (زين) هو (زاي) في اللغة الفصحى، ارجو ان نتجنب هذا اللحن. ثانياً ارجو الرئاسة الجليلة عندما تقرأ الفقرة من كل مادة ارجو الرئاسة الجليلة ان تقول لحضرات اعضاء مجلس الأمة من له اعتراض عليها؟ من له سؤال حوله؟

اما ان تقرأ ثم ترفع الايدي للتصويت فهذه أخشى ان تلحق شبهة بالديمقراطية والشورى. تسمى شبهة الالتفاف السريع ضمن

الموافقة السريعة فيكون وراء الاقتراح والموافقة عليه ذهنية عرفية نبرىء هذا المجلس الكريم من لوثها.

واستسمح دولة الرئيس لاقول في فقرة (زاي) ما يلي أولاً: لفظة عدم استخدام مؤسسات الدولة، يكتنفها الغموض ومعلوم بديها ان جل المثقفين وطلّاع الوعي السياسي هم من المنتمين للأحزاب على شتى خلافتها وتعدد مشاربها الفكرية. فمثلاً عندما يتحدث احد العلماء احد رجال الفكر بحكم إسناد خطبة الجمعة أو الدرس أو الاحتفال الديني في ذكرى عطرة كذكرى المولد النبوي الشريف. كذكرى الاسراء والمعراج، تحدث في المسجد وفي هذه الحالة اخذ يصول ويجول وسنده الحكم الشرعي في قضاياها تمس المجتمع وتمس امة العرب والاسلام من ثم سيفسر هذا باستخدام المساجد كمرفق من مرافق الدولة. وهذا يؤدي في الحقيقة الى احتكار الدولة لهذا النشاط الذي لم يعلن فيه عن حزبه ولم يعلق شاخصه حزبية على باب المسجد. لكنه ظاهر للعيان انه من حزب كذا. وهو يتحدث في تلك المناسبة فسوف نفسر بذلك التفسير وهذا يؤدي الى بلبلة في المجتمع.

ايضاً دولة الرئيس، المصانع والمؤسسات الاجتماعية المصانع والمؤسسات الاجتماعية عندما يدعى اليها احد المنتمين للحزب، فيتحدث، يتحدث للأطفال في روضة للأطفال ويذكر بأساة اطفال العراق سوف يقال هذا حديث سياسي جدير لحساب وصيده الحزبي، فلذلك ينتج عن هذا دولة الرئيس فراغ قاتل في الفكر والشاعر والتفاعل مع المجتمع وتعلمون دولتكم قول الشاعر: ان الشباب والفراغ

والجذع مفسدة للمرء. اي مفسدة؟ فشبابنا بدل من ان يقتلهم الفراغ الزماني الذي يقودهم الى فراغ فكري وفراغ نفسي.

دولة رئيس المجلس: استاذ عبد المنعم، نحن عم نتكلم بأشياء عديدة.

السيد عبد المنعم ابو زنت: لو سمحت الآن، دولة الرئيس اعطيني الحق بالحديث، اعطيني الحق بالحديث، نعم، فلذلك هذه السليبات ذات الفراغ الفكري، ستؤدي الى سلبية في البنية الاجتماعية لصياغة الشخصية المتميزة سواء كانت في الفرد أو الأسرة أو المجتمع بل شخصية الدولة المتميزة بالشورى والديموقراطية ومن ثم ستفرز اجيال خائمتها الفكرية اشبه ما تكون بالحامة النفطية. لذلك الذي اقترحه ان هذه المادة يجب ان تعدل، يجب ان تعدل من اجل ان تنتفس الشورى والحرية والديموقراطية في هذا البلد اردن الحشد والرباط وشكراً.

دولة رئيس المجلس: شكراً استاذ عبد المنعم، الدكتور قسيم عبيدات.

الدكتور قسيم عبيدات: شكراً سيدي الرئيس، استمحيكم عذراً أولاً بأن الجلسة لم تضبط حسب نصوص النظام الداخلي اذ انني قد طلبت حقي بالكلام عدة مرات ولم اعطه في دوري.

ثانياً: هذه سابقة خطيرة تعارض نصوص النظام الداخلي اذ ان المجلس قد صوت بأكثرية على هذه الفقرة ومع ذلك صوت بأكثرية على هذه الفقرة ومع ذلك فان دولتكم قد ضربتم عرض الحائط بنصوص النظام الداخلي وفتحتم

باب النقاش من جديد. ارجو افضال باب النقاش والتصويت ان رأيتهم مرة اخرى وشكراً.

دولة رئيس المجلس: الاستاذ يوسف العظم.



السيد يوسف العظم: بسم الله الرحمن الرحيم، أولاً وقع خلط شديد بين الانسان والمكان، المادة تشير الى عدم استخدام المدرسة للعملية الحزبية. وانا لا اقبل وانا متسب الى حركة الاخوان المسلمين، لا اقبل ان يدخل معلم من الاخوان يقول للطلاب: صيروا اخوان مسلمين. وبمضي يقول: صيروا بعثين. والا صارت المدارس معارك غير طبيعية. اما يدخل يتكلم عن الوطن وجب الوطن وعن هذا موضوع آخر.

لذلك انا اقول بأن خلط وقع بين الزمان بين المكان والانسان، المعلم من حقه ان يكون حزبياً مفكر. بعني يذهب (بري) يعمل ندوة يتكلم عن حزب البعث.

اخوان مسلمين يضطلع يتكلم عن الاخوان المسلمين وعن ايجابياتهم، لكن ليس من حقه ان ينسب بينت شقة داخل المدرسة للطلاب. لأننا عندئذ نمزق اجيالنا هذه واحدة.

هكذا من الأهل



ثانياً: انا أؤيد دولة مضر بدران فيما قال انا الآن في جلستي هذه لست عضواً في مجلس النواب. انا عضو في مجلس الأمة. معنى ذلك وحد المظلة التي جمعنا وتكلم من منطلق ائنا لا نتسابق من يغلب الآخر، القضية مش تعصب ائنا اغلب وائنت تغلبي نحن نتكلم لنصل للحقيقة، والكلام الذي نقوله لا بد من ان يكون من منطلق المصلحة الوطنية العربية الاسلامية لجمع الصف ووحدة الكلمة. فلا بد ان نتكلم كمجلس امة لا كمجلس اعيان ومجلس نواب، هذه نقطة أؤيد دولة مضر بدران فيها واعترض على من اشار في موضوع انه المعلم مفكر وحزبي وله رأي. مرحباً به يتفضل الى النوادي الى المدرج الروماني ليكن هايد بارك في الاردن (HIDE PARK) ويتكلم كل مواطن عن حزبه الذي يرى له إيجابيات. لكن داخل المدرسة لا اقر هذا الموقف وشكراً.

دولة رئيس المجلس: شكراً دولة الاستاذ احمد عبيدات.



دولة السيد احمد عبيدات: شكراً دولة الرئيس، بعد التوضيح الذي تفضل به الاستاذ يوسف العظم. لا اجد اني بحاجة للمزيد لكن فقط أريد ان اوضح ان الفقرة (ز) سواء تم

التصويت عليها ام لا كانت في الاساس واردة في صياغة مختلفة وارجو ان اذكر بان صدر الفقرة مرتبط بعجزها الموضوع، موضوع استخدام المؤسسات مرتبط بموضوع حيادها هذا أولاً. اما ان مؤسسات التعليم بجميع انواعها لا تستخدم للتنظيم الحزبي فقد قصد بهذا النص منتهى الوضوح حتى نخرج من الصياغة الفضفاضة الى الصياغة المحددة.

مؤسسة التعليم مؤسسات وطنية لها مهام محددة ولكنها لا تستطيع ان تنفصل عن قضايا الوطن والامة. وبالتالي اي نص آخر يمكن ان يؤدي الى اساءة تفسير او اساءة استخدام او اي قرار اداري يمكن ان يتشبث بأي تصرف عام. ويمنع اي نشاط سياسي عام فقد قصد من النص المحدد عدم استخدامها للتنظيم الحزبي كذلك ان لا تكون هذه المؤسسات بؤرة للتنظيم الحزبي لها مهام محددة، لها مهام محددة بقوانينها وباللستور ولا يسمح، المقصود بهذه الفقرة ان لا تكون مهمة الاحزاب ان تستغل هذه المؤسسات سواء اكانت مؤسسات تعليم او غيرها للتنظيم الحزبي ولكن لا يتمتع على الاحزاب المشروعة المرخص لها بموجب القانون ان تطرح قضاياها وطنية وان تطرح على المواطنين في هذه المؤسسات وجهات نظر تتعلق بالبلاد ومصيرها والامة وقضاياها والمواطنين وهمهم وشكراً. ولذلك اقترح اذا كان موضوع التصويت لم يستكمل عليها ان تطرح للتصويت بهذا المفهوم وشكراً.

دولة رئيس المجلس: الاستاذ ابراهيم خريسات.

استغلالها، بدل استخدامها عدم استخدامها لمصلحة اي تنظيم حزبي.

ما اورده الاستاذ ابراهيم خريسات في الفقرة (ز) عدم استخدام مؤسسات الدولة اي استخدم ايضاً عدم استخدام التي وردت في مادة مجلس النواب للتوضيح كما ذكر الاستاذ بسم، على النقاش في مجلس الأمة للتفسير في المستقبل، أؤيد ما اورده الاستاذ يوسف العظم في تفسير هذه المادة وشكراً. والاستاذ احمد عبيدات.

دولة رئيس المجلس: في ضوء النقاش الذي جرى المادة (٢١) بمختلف فقراتها التي هي امام الاخوة اعضاء مجلس الأمة وحصل فيها النقاش كامل في الفقرة (ز) والفقرة (و) فتريد ان تصوت عليها، استاذ حسني.

الدكتور حسني الشيباب: الحقيقة بعد التوضيح الذي قدمه دولة الاستاذ احمد عبيدات وهو توضيح شافي وافي لكن استكمالاً للصورة يجب لغايات تفسيرها في المستقبل امام المحاكم ان يكون واضحاً انه لا يمنع على العاملين في هذه الاجهزة ان يكونوا اعضاء في احزاب، يمنع عليهم استخدامها ولكن لا تمنع عليهم حزبيتهم وشكراً.

دولة رئيس المجلس: الاستاذ كامل الشريف.



السيد ابراهيم خريسات: شكراً دولة الرئيس، الحقيقة كنت اقترحت هذا الاقتراح وطرحت الفقرة (ز) للتصويت ولكن لم يكتمل فانا ارجو ان يكتمل التصويت على هذه الفقرة وشكراً.



دولة رئيس المجلس: دولة مضر باشا.

دولة السيد مضر بدران: شكراً دولة الرئيس، في الواقع جواب على ما اورده الاستاذ بسم حدادين، بان مجلس النواب ذكر فيها وافق عليه عدم استخدام مؤسسات الدولة والمؤسسات العامة لمصلحة الحزب الى آخره. فعدم استخدام ذكرت في المادة التي اقراها مجلس النواب مجلس الاعيان عدل المادة بصيغة اخرى قال الالتزام بالمحافظة على حياد مؤسسات الدولة العامة وجميع مؤسسات التعليم، وعدم

هكذا من الأهل

السيد كامل الشريف: بسم الله الرحمن الرحيم الحقيقة ان المادة واضحة جداً الكلام عن التنظيم الحزبي. التنظيم الحزبي هذا غير ان يتسبب المعلم او الموظف الذي يرد عليه هذا الى حزب. وكذلك بالنسبة حتى للواعظ بالمسجد. الشيخ عبد المنعم اشار موضوع الوعاظ مثلاً الواعظ حينما يتحول الى حزبي في المسجد في الواقع يفقد هبة المسجد نفسه لذلك الكلام عن القيام بعمل للتنظيم في المؤسسات. الفقرة واضحة جداً في هذا الموضوع وهي تفرق بين ان ينتسب الانسان الى حزب وهو خرف في ذلك وبين ان يستخدم المؤسسة لتصبح ميدان للتنظيم وعمل شبكات وعمل خلايا وعمل... الفرق واضح.

ولذلك الحقيقة عندما تكلم دولة احمد عبيدات ودعى الى التصويت وايده الاخوان كنت سأؤيد التصويت لذلك الموضوع اصبح واضح والتمس من مقام الرئاسة ان يعرض القضية على التصويت، هذه مادة واضحة ليس فيها اي لبس وشكراً.

دولة رئيس المجلس: اذن الفقرة (ز) من المادة (٢١) مطروحة للتصويت حسب الاقتراح والثنائية من يوافق عليها؟

الجميع: موافقون.

دولة رئيس المجلس: شكراً لكم، الان ثاني للمادة (٢١) يكاملها لانه ليس عليها خلاف هل يوافق المجلس الكريم؟

الجميع: موافقون.

وهذا موافق المادة (٢١) كما وافق عليها مجلس الأمة.

المادة ٢١ - يتعين على الحزب التقيد بالمبادئ والقواعد الآتية في ممارسة اعماله، وان ينص على ذلك بشكل واضح في نظامه الاساسي:

أ - الالتزام بأحكام الدستور واحترام سيادة القانون.

ب - الالتزام بمبدأ التعددية السياسية في الفكر والرأي والتنظيم.

ج - الالتزام بالمحافظة على استقلال الوطن وامنه وصون الوحدة الوطنية وببذ العنف بجميع اشكاله وعدم التمييز بين المواطنين.

د - الالتزام بتحقيق تكافؤ الفرص بين جميع المواطنين عند تولي المسؤولية او المشاركة فيها.

هـ - الالتزام بعدم الارتباط التنظيمي او المالي بأي جهة غير اوردية او توجيه النشاط الحزبي بناء على اوامر او توجيهات من اي دولة او جهة خارجية.

و - الامتناع عن التنظيم والاستقطاب الحزبي في صفوف القوات المسلحة واجهزة الأمن والدفاع المدني والقضاء او اقامة تنظيمات عسكرية او شبه عسكرية بأي صورة من الصور.

ز - عدم استخدام مؤسسات الدولة والمؤسسات العامة وجميع مؤسسات التعليم للتنظيم الحزبي، والمحافظة على حياد هذه المؤسسات تجاه الكافة في اداء مهامها.

دولة رئيس المجلس: شكراً لكم، الاستاذ ليث شيللات.



السيد ليث شيللات: سيدي ليس هنالك خلاف بين السادة الاعيان والنواب او مجلس الأمة في ذلك، الجميع يريد ان يطمئن الى ان التفسير في المحاكم يأخذ هذا التفسير.

لذلك ما تفضل به الزملاء ان ما تفضل به الاستاذ يوسف العظم والاستاذ احمد عبيدات هو مفهوم هذا المجلس في تشريعه هذا لكي يحتكم اليه عند الخلاف في المحاكم وشكراً. ارجو ان يبقى المجلس هذا التفسير، يا سيدي خليفاه تبنياه.

دولة رئيس المجلس: الان المادة (٢٥) مطروحة للبحث، الاستاذ سلامة الغوييري.

السيد سلامة الغوييري: شكراً دولة الرئيس، المادة (٢٥) اقترح ان تضاف فقرة جديدة حيث ان هناك طراً موضوع جديد وافقنا عليه في المادة السابقة ولا بد من إيجاد عقوبة لمن يخالف هذه المادة وهي التنظيمات العسكرية اذا كان هناك حزب اقام اي تنظيم عسكري او شبه عسكري يجب ان يكون هناك عقاب اقترح اضافة فقرة جديدة لهذه المادة يعاقب كل من اقام تنظيم عسكرياً او شبه عسكري بمقتضى احكام قانون العقوبات، واقترح ان تكون هذه الفقرة

عصر الجلسة الاولى (مشتركة) من الدورة الاستثنائية الاولى للدورة العادية الثالثة المنعقدة في ٢٠/٨/١٩٩٢ م ٣١

(ج) من المادة (٢٥) على ان تكون (ج) السابقة (د) وشكراً.

دولة رئيس المجلس: استاذ عبدالكريم الدغمي.

السيد عبدالكريم الدغمي: شكراً دولة الرئيس، أولاً اريد ان اثنى على الاقتراح القائل بضرورة النقاش قبل طرح اي مادة للتصويت والنقاش يثري الموضوع وارى ان الجميع متعاون والجميع يريد ان يصدر هذا التشريع بشكل واقعي وبشكل عقلاني يخدم المصلحة العامة. هذا من جهة، من جهة ثانية انا اعارض الاقتراح الذي طرحه سعادة الزميل سلامة الغوييري للسبب التالي:

ان هذا النص موجود في قانون العقوبات وموجود في قانون العقوبات العسكري ايضاً ولذلك لا ارى داعي لتشيت قوانيننا بأن نأخذ نصوص من هذا القانون او نصوصاً من قانون العقوبات الذي هو عامة القانون الجزائي جميعاً، ان نأخذ هذا النص منه ثم ان نضعه في قانون الاحزاب او نضع عقوبة مختلفة في قانون الاحزاب عما قرره قانون العقوبات. فلذلك انا اعارض هذا الاقتراح للسبب المذكور وشكراً دولة الرئيس.

دولة رئيس المجلس: شكراً معالي وزير العدل.

معالي وزير العدل: بسم الله الرحمن الرحيم، الحقيقة ان نص الفقرة (ج) من المادة (٢٥) واردة في الفقرة (و) من المادة (٢١) من هذا القانون الذي مرينا عنها التي تقول: «الامتناع عن التنظيم والاستقطاب الحزبي الفقرة (و) في

هكذا من الأصل

صفوف القوات المسلحة واجهزة الأمن والدفاع المدني والقضاء او اقامة تنظيمات عسكرية او شبه عسكرية بأي صورة من الصوره هذا النص وارد. اما النقص حاصل فيما يلي انا ارى شطب الفقرة (ج) والاستعاضة عنها باضافة العبارة التالية الى الفقرة (د) من هذه المادة بالصيغة المتفق عليها بحيث تصبح الفقرة (د) من هذه المادة حسب الصيغة المتفق عليها كما يلي:

- يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة اشهر او بغرامة لا تتجاوز مئتي دينار كل من ارتكب مخالفة لاحكام هذا القانون ولم تعين فيه او في قانون العقوبات عقوبة خاصة لها، وتجمع العقوباتان في حالة التكرار.

والسبب في ذلك انه بخلاف ما ذكرت فكأننا نقرر ان عبارة اي مخالفة لاحكام هذا القانون الواردة في الفقرة (د) تعني انه مهما كانت جسامة هذه المخالفة فلا يسري عليها الاحكام هذه المادة ولا يترتب عليها الا العقوبة المنصوص عليها في هذه المادة. بينما يمكن ان تكون هذه المخالفة من الجسامة بحيث لا بد من تطبيق نصوص قانون العقوبات عليها. لذلك ارى ان تضاف هذه العبارة الى الفقرة (د) ويستغنى عن الفقرة (ج) برمتها وشكراً.

دولة رئيس المجلس: دولة الاستاذ مضر بدران.

دولة السيد مضر بدران: شكراً دولة الرئيس، في الواقع للتوضيح فقط مادة العقوبات التي وردت في قانون الاحزاب هم ثلاث مواد، مادتين كأفعال جديدة لم ترد في قانون العقوبات. لذلك عين لما نص في هذا

القانون كمعقوبة. ثم أتت الفقرة الاخيرة لتقول كما ذكر معالي وزير العدل بأن أي مخالفة لهذا القانون بما فيها التنظيم العسكري وشبه العسكري او اي مخالفة ترد في قانون العقوبات فهم من الفقرة الاخيرة بأنها لا تستعمل واستبدلت المعقوبة في قانون العقوبات الى مخالفة فقط غرامة فقط بـ (٢٠٠) دينار. لذلك اتى التعديل من قبل مجلس الاعيان هو اعمال لقانون العقوبات فقط. وبالمناقشة مع بعض الاخوة اعضاء مجلس النواب قالوا لم نقصد تعطيل قانون العقوبات الاصيل وانما قصدنا اذا كان قد حالف امر من الامور لم ينص عليها قانون العقوبات او هذا القانون نعطي غرامة بـ (٢٠٠) دينار فالموضوع في هذه المادة توضح قصد المشرع بأعمال قانون العقوبات فيما اذا خالف اي حزبي قانون العقوبات.

لذلك اقترح ما اورده مجلس الاعيان ويعاقب من يخالف احكام هذا القانون بالعقوبات المنصوص عليها في قانون العقوبات ايها اشد اذا كانت اشد في هذا القانون لتتلافى عقوبة الاشد الـ (٢٠٠) دينار يمكن ان يكون تنظيم شبه عسكري عقوبته بالاشغال الشاقة لا يجوز ان نستبدله بالقانون الخاص بعقوبة (٢٠٠) دينار فقط، فاقترح ان تبقى كما وردت من مجلس الاعيان في اعمال قانون العقوبات الاصيل وشكراً.

دولة رئيس المجلس: معالي الدكتور علي الفقير.

الدكتور علي الفقير: شكراً دولة الرئيس، اسجل على الرئاسة حرمان من

الحديث في المادة (٢١) وكان لي رأي لم يطرح من اي عين او نائب. وكان بودي ان اطرح هذا الموضوع ولكن فات الاوان.

ثانياً في موضوع هذه المادة، نعم (٢٥) نلاحظ ان الفقرة (أ) كما وردت في قرار مجلس النواب. وهنا اورد سؤال على ما طرحه الاستاذ سلامة الغويري عندما طرح فقرة جديدة هل هذه الفقرة على ما ذكره مجلس النواب ام ما ذكر مجلس الاعيان؟ لم يحدد في الواقع الى اي الجانبين تضاف. فاذا كان هذه الاضافة مضافة الى قرار مجلس النواب بمعنى (أ) وب وجود فتصبح الفقرة التي طلب اضافتها فقرة (ج) والفقرة (ج) تصبح فقرة (د) اذا كانت هذه هي المقصودة. فهنا حديث الحقيقة يختلف عما اذا كان المطلوب ان تضاف الى قرار مجلس الاعيان.

من الملاحظ ان الفقرة (أ) من المادة (٢٥) تتعلق بقضية استلام اموال. وما اظن ان قانون العقوبات الاردني قد خل من وضع عقوبة لمثل هذه الجريمة. باعتقادي ان هذا منصوص عليه في قانون العقوبات الاردني. والفقرة (ب) هي الفقرة الوحيدة التي لم يرد لها ذكر بقانون العقوبات وهو يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة اشهر او بغرامة لا تتجاوز خمسمائة دينار او بكلتا العقوبتين كل من شارك في حزب غير مرخص او لا يعلن عن نفسه وفق احكام هذا القانون. لأن هذا الموضوع مستحدث لأننا كنا نمنع الحزبية سابقاً اما وقد وجدت الان وفق هذا التشريع فهذا يعني ان هذه المعقوبة هنا ضرورة لأن قانون العقوبات لم يرد لها ذكر فيه.

اما الفقرة (ج) فلا ضرورة لها لأنها تجريم لشيء لا وصف له بين، ولذلك ارى ان يختصر

عشر الجلسة الاولى (مشتركة) من الدورة الاستثنائية الاولى للدورة العادية الثالثة المتقدمة في ٢٠/٨/١٩٩٢ م ٣٣

في هذه المادة على الفقرة (ب) فقط دون اضافات ويبقى الامر عندئذ منوط بقانون العقوبات الاردني وهذا باعتقادي كاف لأن قانون العقوبات فيه المعقوبة الاشد والكافي لهذا الموضوع وشكراً.

دولة رئيس المجلس: شكراً استاذ فخري قعوار، استاذ حمزة كلامك بعد الاستاذ فخري مباشرة.

السيد فخري قعوار: دولة الرئيس اتانا لم اطلب الكلام ولكني لاحظت اننا نسير بالمناقشات، نسير بالمناقشات سيراً طيباً وحيدياً لكننا نفاجيء بأنك تطرح الامر على التصويت دون ان تعطي الدور لجميع الاخوان.

ولاحظت ايضاً ان هناك زملاء كرام يأخذون الدور عدة مرات وآخرين وخاصة في هذه الجهة لم يأخذوا الدور إطلاقاً. فانا اردت ان احتج فقط، شكراً دولة الرئيس.

دولة رئيس المجلس: معالي الاستاذ عاطف البطوش.



معالي وزير الدولة للشؤون البرلمانية: شكراً دولة الرئيس، الحقيقة في هذه المادة،

هكذا من الأصل



ولدى نقاشها مع اللجنة القانونية في مجلس النواب، واثناء المناقشة مع كل المجلس، كان الاتجاه في العدول عن النص الوارد في مشروع الحكومة الذي كان ينص على كثير من العقوبات كالانصال بأي جهة غير اردنية، او القيام بدعاية سياسية لفائدة اي جهة غير اردنية الى غير ذلك. كان العدول عنها وشطبها لانها مجرمة في قانون العقوبات.

عل ان ينص في القانون ان يشار على ان هذه العقوبات الواردة المخالفة لاحكام هذا القانون تعاقب بموجب النصوص الواردة عليها بقانون العقوبات لكن جاء النص مغفلاً لهذه الناحية، فأصبح يفهم من الفقرة (ج) التي أصبحت بالتعديل المتفق عليه (د) ان اي مرتكب لأي مخالفة لاحكام هذا القانون سواء كانت جسيمة او بسيطة ولم تعين فيه عقوبة خاصة لها يعاقب بالسجن ثلاثة شهور او بغرامة (٢٠٠) دينار.

فأصبح الذي يتأمر والذي لا يحترم سيادة القانون ولا يحترم احكام الدستور لا تستطيع ان تعاقبه الا بالسجن ثلاثة شهور او بغرامة (٢٠٠) دينار وهذا خارج على الاتفاق الذي تم في مجلس النواب ومع اللجنة القانونية.

ثم زاد اللبس النص الجديد الذي ادخل من الاعيان حيث اخذ جرمًا واحدًا هو تشكيل التنظيمات العسكرية وشبه العسكرية مجرمًا بقانون العقوبات فأصبحت هذه القرينة تدل اي مفسر او اي قاضي يريد ان يصدر حكم ان باقي الامور الغير منصوص عليها مستثناة وهذه من التسهيلات التي تعطى للسياسيين، ولكن ليس في تقديرنا ان هذا ارادة المشرع وارادة

المجلسين. فالنص الذي اقترحه معالي وزير العدل اضافة ولم تعين عقوبة خاصة فيه او في قانون العقوبات لها هو النص الذي يتفق مع ارادة مجلس النواب وارادة مجلس الاعيان. فلذلك اطلب من الجميع ان يثني على هذا الاقتراح وان يطرح للتصويت وشكراً.

دولة رئيس المجلس: سعادة الاستاذ نجيب الرشيدان.



السيد نجيب الرشيدان: كانت العقوبات المنصوص عليها في قرار مجلس النواب، الواردة في المادة (٢٤) تتناول ثلاثة من الحالات، الحالة الاخيرة منها تنص «يعاقب بالحبس لمدة لا تزيد على ثلاثة اشهر او بغرامة لا تتجاوز مائتي دينار كل من ارتكب مخالفة لاحكام هذا القانون ولم تعين فيه عقوبة خاصة لها وتجمع العقوبات في حالة التكرار». ولما اضاف مجلس الاعيان نص يمنع الاحزاب من اقامة منظمات عسكرية او شبه عسكرية واقامتها معاقبة بمقتضى المادة (١٤١) بالاعتقال لمدة خمس سنوات. ولو لم نحدث هذه الفقرة المضافة لكأن العقوبة لم يقيم مؤسسة عسكرية او شبه عسكرية هي الحبس لمدة لا تزيد على ثلاثة اشهر.

الدكتور كمال الشاعر: شكراً سيدي الرئيس، ورد حكم في المادة (٢١) في الفقرة (و) يتعلق باقامة التنظيمات العسكرية او شبه العسكرية. فأصبح حكم من احكام هذا القانون. اذا ترك امر مخالفة هذا الحكم بدون نص على عقوبة تنطبق عليه الفقرة (ج) التي جاءت من مجلس النواب الموقر والتي أصبحت في اعادة الترقيم هنا الفقرة (د) تنطبق عليه كل مخالفة اخرى على من ارتكب مخالفة لاحكام هذا القانون ولم تعين فيه عقوبة خاصة لها. لا ينطبق قانون العقوبات في هذه الحالة الا اذا جرى النص عليه فالصيغة التي وردت من الاعيان كان الهدف منها هو ان تعين عقوبة هي ما هو منصوص عليه في قانون العقوبات لهذه المخالفة والفقرة كما تفضل واقترحها معالي وزير العدل ايضاً تؤدي نفس الغرض. وايضاً الفقرة (ج) التي وردت كتعديل متفق عليه من اللجنة التوفيقية او اللجنة التي بادرت في التوفيق من مجلسي الاعيان والنواب ايضاً نفي بالغرض. ولذلك فاني أؤيد ما طرحه الاستاذ نجيب الرشيدان بأن نصوت على هذه الفقرة كما وردت من اللجنة التوفيقية وشكراً.

دولة رئيس المجلس: شكراً الاستاذ عبدالحفيظ علاوي.

السيد عبدالحفيظ علاوي: بسم الله الرحمن الرحيم، اقترح وقف باب النقاش والتصويت على ما يلي:  
١ - يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنتين او بغرامة لا تتجاوز الف دينار او بكلاهما العقوبتين كل من تسلم اي اموال من اي

ولذلك احيل امر العقوبة كل من يقيم تنظيمات عسكرية الى قانون العقوبات. اما لو بقي النص كما اقترحه مجلس الاعيان او كما اقترح معالي وزير العدل بالنص على ان يعاقب كل من يخالف هذا القانون بعقوبة او بالعقوبة الاشد لكادت الفقرة (ب) من هذه المادة ملغاة لأن المادة (١٦٠) من قانون العقوبات تعاقب الحزب الذي يمارس نشاطه قبل اعلانه او بعد حله. وعقوبة هناك بقانون العقوبات تصل الى الستين. وفي المناقشة في اللجنة الخاصة والمشكلة من الاعيان والنواب توصلنا الى ان العقوبة المنصوص عليها في قانون الاحزاب هي ارحم وافضل واذا اريد الانصاف بالنسبة الى المؤسسات المشابهة فلنقترح تعديل قانون العقوبات ليتناسب مع هذا النص الجديد.

ولذلك فان وجود الفقرة المضافة من اللجنة المشتركة هي تحقق الغاية فيما يتعلق باقامة التنظيمات العسكرية او شبه العسكرية. لأن قانون العقوبات بين الجريمة واركائها ولا ينبغي ان يعاد النص في هذا القانون وتكفي الاحالة الى قانون العقوبات وشكراً.

دولة رئيس المجلس: الاستاذ الدكتور كمال الشاعر.



هكذا من الأصيل

جهة غير اردنية لحساب الحزب وتصادر تلك الاموال لحساب الحزبية.

ب - يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة اشهر او بغرامة لا تتجاوز خمسمائة دينار او بكلتا العقوبتين كل من شارك في حزب غير مرخص او لا يعلن عن نفسه وفق احكام هذا القانون.

ج - يعاقب كل من اقام تنظيميا عسكريا او شبه عسكري بمقتضى احكام قانون العقوبات.

د - يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة اشهر او بغرامة لا تتجاوز مئتي دينار كل من ارتكب مخالفة لاحكام هذا القانون ولم تعين فيه عقوبة خاصة لها، وتجمع العقوبتان في حالة التكرار.

وشكراً ارجو التصويت عليها وشكراً.

دولة رئيس المجلس: شكراً هل يوافق المجلس الكريم؟ الاستاذ عبدالرحيم.

السيد عبدالرحيم العكور: شكراً سيدي الرئيس حقيقة انا سؤال عندي يتعلق بالفقرة (ج) وهذا المجلس مجتمع انشاء الله على بركة الله يعطينا تفسير لمنطق تفهم معنى العسكري تنظيم عسكري مفهوم الذي يمنع على التنظيمات السياسية ان يكون لها تنظيمات عسكرية لكن ما معنى شبه العسكري؟ ما معنى شبه العسكري؟

دولة رئيس المجلس: دولة احمد عبيدات.

دولة السيد احمد عبيدات: ليش أنا؟ التنظيم شبه العسكري، هي الميليشيات.

دولة رئيس المجلس: اذن هل يوافق المجلس الكريم على هذه الفقرات كما تليت؟ رجاء رفع الايدي.

الجميع: موافقون.

وهذا هو نص المادة (٢٥) والتي اصيحت (٢٤) بعد اعادة الترتيم كما وافق عليها مجلس الأمة.

أ - يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنتين او بغرامة لا تتجاوز الف دينار او بكلتا العقوبتين كل من تسلم اي اموال من اي جهة غير اردنية لحساب الحزب وتصادر تلك الاموال لحساب الحزبية.

ب - يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة اشهر او بغرامة لا تتجاوز خمسمائة دينار او بكلتا العقوبتين كل من شارك في حزب غير مرخص او لا يعلن عن نفسه وفق احكام هذا القانون.

ج - يعاقب كل من اقام تنظيميا عسكريا او شبه عسكري بمقتضى احكام قانون العقوبات.

د - يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة اشهر او بغرامة لا تتجاوز مئتي دينار كل من ارتكب مخالفة لاحكام هذا القانون ولم تعين فيه عقوبة خاصة لها، وتجمع العقوبتان في حالة التكرار.

دولة رئيس المجلس: شكراً لكم، الآن الاستاذ فارس النابلسي.

السيد فارس النابلسي: شكراً دولة الرئيس، في هذه الايام تخرج علينا بريطانيا بتدبير مع الولايات المتحدة، تطرح فيه تقسيم

العراق الشقيق.

دولة رئيس المجلس: استاذ فارس، انا حسبتك بذلك تحكي بالقانون، سأعطي الكلام، يا اخوان القانون بكامله، النقاط المختلف عليها من يؤيدها كما تليت عليكم؟ الجميع: موافقون.

مجلس الاعيان

الرقم م ق/٢٤١/٢٥٧٩  
التاريخ: ٢٣/٢/١٤١٣ هـ  
الموافق: ٢٣/٨/١٩٩٢ م

سيادة رئيس الوزراء الافخم

اشارة الى كتاب سيادتكم رقم ٦٨٣٤/١/١٣/٥١ تاريخ ١٢/٦/١٩٩٢  
والمضمن مشروع قانون الاحزاب السياسية لسنة ١٩٩١.

قرر مجلس الأمة (لمجلسي الاعيان والنواب) في جلسته الاولى من الدورة الاستثنائية الاولى للدورة العادية الثالثة المنعقدة بتاريخ ٢٠/٨/١٩٩٢، بموجب المادة (٩٢) من الدستور الموافقة على المواد المختلف عليها بين مجلسي الاعيان والنواب وهي:

- الفقرة (ز) من المادة (٥).

- المادة (١٨) الفقرة (أ) و(ج).

المادة (٢١).

المادة (٢٤).

وقد وافق مجلس الأمة عليها كما هي موجودة بالقانون المرسل لسيادتكم طي كتابي هذا. ونود ان نعلم سيادتكم بأن باقي

عشر الجلسة الاولى (مشتركة) من الدورة الاستثنائية الاولى للدورة العادية الثالثة المنعقدة في ٢٠/٨/١٩٩٢ م ٣٧

مواد القانون قد وافق عليها مجلس الاعيان والنواب بجلساتها السابقة المبينة على النحو التالي:

لمجلس الاعيان:

الجلسة الرابعة المنعقدة بتاريخ ١٦/٧/١٩٩٢.

الجلسة الخامسة المنعقدة بتاريخ ٢٣/٧/١٩٩٢.

الجلسة السابعة المنعقدة بتاريخ ٤/٨/١٩٩٢.

لمجلس النواب:

الجلسة الاولى المنعقدة بتاريخ ٢١/٦/١٩٩٢.

الجلسة الثانية المنعقدة بتاريخ ٢٤/٦/١٩٩٢.

الجلسة الثالثة المنعقدة بتاريخ ٢٨/٦/١٩٩٢.

الجلسة الرابعة المنعقدة بتاريخ ١/٧/١٩٩٢.

الجلسة الخامسة المنعقدة بتاريخ ٥/٧/١٩٩٢.

الجلسة الثانية عشرة المنعقدة بتاريخ ٢٩/٧/١٩٩٢.

ابعث لسيادتكم (خمس) نسخ من القانون المذكور بصيغته النهائية.

رجاء التفضل باقام المراسيم الدستورية عليه.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ..

رئيس مجلس الاعيان  
احمد اللوزي

هكذا من الأهل

«هذا هو نص قانون الاحزاب السياسية لسنة ١٩٩٢ كما وافق عليه مجلس الأمة (مجلسي الاعيان والنواب) وبالصيغة التي سيرسل فيها للحكومة».

### قانون رقم ( ) قانون الاحزاب السياسية لسنة ١٩٩٢

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون الاحزاب السياسية لسنة ١٩٩٢) ويعمل به بعد مرور ثلاثين يوما من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة ٢ - يكون للكلمات التالية حيثما وردت في هذا القانون المعاني المخصصة لها ادناه الا اذا دلت القرينة على غير ذلك:  
الوزارة : وزارة الداخلية.  
الوزير : وزير الداخلية.  
المحكمة : محكمة العدل العليا.

المادة ٣ - الحزب كل تنظيم سياسي يتألف من جماعة من الاردنيين وفقا للدستور واحكام القانون بقصد المشاركة في الحياة السياسية وتحقيق اهداف محددة تتعلق بالشؤون السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ويعمل بوسائل مشروعة وسلمية.

المادة ٤ - للاردنيين الحق في تأليف الاحزاب السياسية والانتساب الطوعي اليها وفقا لاحكام القانون.

المادة ٥ - يجب ان يقل عدد الاعضاء المؤسسين لأي حزب عن خمسين شخصا مما تتوفر فيهم الشروط الآتية:

- أ - ان يكون قد اكمل الخامسة والعشرين من عمره.
- ب - ان يكون اردنيا منذ عشر سنوات على الاقل.
- ج - ان لا يكون محكوما بحكم قطعي من محكمة مختصة بجناية او جنحة مخلة بالشرف أو بالأخلاق العامة أو بأي جنابة اخرى (عدا الجرائم ذات الصفة السياسية) ما لم يكن قد رد اليه اعتباره.

عضر الجلسة الأولى (مشتركة) من الدورة الاستثنائية الأولى للدورة العادية الثالثة المتعقدة في ٢٠/٨/١٩٩٢ م ٣٩

- د - ان يكون متمتعا بالأهلية المدنية والقانونية الكاملة.
- هـ - ان يكون مقبلا عادة في المملكة.
- و - ان لا يدعي بجنسية دولة اخرى او حماية اجنبية.
- ز - ان لا يكون عضوا في اي حزب آخر او اي تنظيم سياسي حزبي غير اردني.
- ح - ان لا يكون من المتسبين للقوات المسلحة الاردنية او الاجهزة الامنية او الدفاع المدني.
- ط - ان لا يكون قاضيا.

المادة ٦ - يجب ان يتضمن النظام الاساسي للحزب ما يلي:

- أ - اسم الحزب وشعاره على ان لا يكون اسمه وشعاره مشابها لاسم حزب آخر وشعاره.
- ب - عنوان المقر الرئيسي للحزب وعناوين مقاره الفرعية ان وجدت، على ان تكون هذه المقار جميعها داخل المملكة ومعلنة، وان لا يكون اي منها ضمن مقر اي مؤسسة عامة او خاصة او خيرية او دينية او انتاجية او تعليمية.
- ج - المبادئ التي يقوم عليها الحزب والاهداف التي يسعى اليها، ووسائل تحقيقها.
- د - شروط العضوية في الحزب واجراءات الانضمام اليه بما يتفق مع احكام الدستور.
- هـ - اجراءات تكوين تشكيلات الحزب واختيار قياداته وتنظيم علاقته باعضائه ومباشرته لنشاطاته وتحديد الاختصاصات السياسية والتنظيمية والمالية والادارية لاي من هذه التشكيلات على ان يكون ذلك على اساس ديمقراطي.
- و - تحديد الموارد المالية للحزب وقواعد تنظيم شؤونه المالية بما في ذلك اجراءات صرف امواله واعداد موازنته واقرارها.
- ز - اجراءات الحل الاختياري للحزب او اندماجه مع غيره من الاحزاب وتنظيم تصفية امواله والجهة التي تؤول اليها هذه الاموال.
- ح - الالتزام بالمبادئ والقواعد المنصوص عليها في هذا القانون.

المادة ٧ - أ - يقدم طلب تأسيس الحزب الى الوزير موقعا من المؤسسين ومرفقا به البيانات والوثائق الآتية:

- ١ - ثلاث نسخ من النظام الاساسي للحزب موقعة من المؤسسين.
- ٢ - قائمة بأسماء المؤسسين من اربعة مقاطع ومكان ولادة كل منهم وتاريخها ومهنته ومكان عمله وعنوانه.
- ٣ - صورة مصدقة عن شهادة ميلاد كل من المؤسسين او صورة مصدقة عن

هكذا من الأشهر



دفتر العائلة او عن البطاقة الشخصية.

٤ . شهادة عدم محكومية لكل من المؤسسين.

٥ . شهادة يوقعها خمسة من المؤسسين امام الموظف المعين من قبل الوزير، بصحة توافيق جميع الاعضاء المؤسسين والبيانات المتعلقة بهم . وعلى كل واحد من هؤلاء المؤسسين الخمسة ان يعين في هذه الشهادة عنوانه او موطنه المختار الذي يتم فيه تبليغه الاوراق والاشعارات والكتب التي تصدرها الوزارة.

ب . يصدر الموظف المختص اشعارا بتسلم طلب التأسيس ، مبينا فيه تاريخ تقديم الطلب والبيانات والوثائق المرفقة به.

المادة ٨ - ١ . يعتبر كل واحد من المؤسسين الخمسة المنصوص عليهم في البند (٥) من الفقرة (أ) من المادة (٧) من هذا القانون مفوضا بتقديم البيانات والوثائق وتبليغ الاوراق والاشعارات والكتب نيابة عن جميع المؤسسين.

ب . يتم التبليغ بواسطة احد موظفي الوزارة بتسليم نسخة من الاوراق الى الشخص المراد تبليغه الذي يترتب عليه ان يوقع على نسخة اخرى من هذه الاوراق اشعارا بوقوع التبليغ ، وعلى من يتولى التبليغ ان يدرج بيانا بتاريخ التبليغ وكيفية وقوعه مذيلا باسمه وتوقيعه.

المادة ٩ - ١ . للمؤسسين حق سحب اي وثائق او بيانات قدمت مع طلب التأسيس والاستعاضة عنها بغيرها ، وذلك خلال مدة تبدأ من تاريخ تقديم طلب التأسيس وتنقضي بموعد خمسة عشر يوما على تاريخ تبليغ الاشعار بتسلم طلب التأسيس.

ب . للوزير ان يطلب من المؤسسين تقديم اي ايضاحات او وثائق او بيانات لازمة لتنفيذ احكام هذا القانون وذلك بكتاب يصدره خلال ثلاثين يوما من تاريخ تبليغ الاشعار بتسلم طلب التأسيس.

ج . لاحد المؤسسين الخمسة المذكورين في البند (٥) من الفقرة (أ) من المادة (٧) من هذا القانون تقديم الايضاحات والوثائق والبيانات المطلوبة وذلك خلال اربعة عشر يوما من تاريخ تبليغ كتاب الوزير ، وللوزير تمديد هذه المدة لثلثها بناء على طلب المؤسسين.

د . يصدر الموظف المختص اشعارا باستلام هذه الايضاحات والوثائق والبيانات مبينا فيه اسم المؤسس الذي قدمها وتاريخ تسلمها.

المادة ١٠ - ١ . اذا كان طلب تأسيس الحزب مستوفيا للشروط المنصوص عليها في هذا القانون يعلن الوزير عن تأسيس الحزب خلال سبعة ايام بعد انقضاء ستين يوما على

تاريخ تبليغ الاشعار بتسلم طلب التأسيس ، او خلال خمسة عشر يوما من تاريخ الاشعار بتسلم الايضاحات والوثائق والبيانات المشار اليها في المادة (٩) من هذا القانون ، وينشر الاعلان في الجريدة الرسمية.

ب . اذا امتنع الوزير عن الاعلان عن تأسيس الحزب خلال المدة المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة فعليه ان يبين اسباب ذلك وان يبلغها الى المؤسسين وفقا للاجراءات المنصوص عليها في هذا القانون ، ولا يجوز للوزير ايراد اسباب اخرى امام المحكمة.

المادة ١١ - ١ . لأي من المؤسسين حق الطعن لدى المحكمة في قرار الوزير المشار اليه في الفقرة (ب) من المادة (١٠) من هذا القانون ، خلال ثلاثين يوما من تاريخ تبليغ هذا القرار.

ب . تصدر المحكمة قرارها خلال ستين يوما من تاريخ تسجيل استدعاء الطعن لدى ديوان المحكمة.

ج . اذا قررت المحكمة الغاء قرار الوزير يعلن الوزير عن تأسيس الحزب من تاريخ صدور قرار المحكمة وينشر الاعلان في الجريدة الرسمية.

المادة ١٢ - ١ . اذا نقص عدد الاعضاء المؤسسين عن خمسين عضواً لأي سبب من الاسباب ، قبل الاعلان عن تأسيس الحزب وفقا لاحكام هذا القانون ، يعتبر طلب التأسيس ملغى .

المادة ١٣ - ١ . لا يجوز للحزب ان يعلن عن نفسه او يمارس نشاطه الا بعد صدور قرار الوزير بالموافقة على التأسيس او صدور قرار المحكمة بالغاء قرار الوزير برفض التأسيس وعلى الوزير الاعلان عن تأسيس الحزب وفقا لاحكام هذا القانون .

المادة ١٤ - ١ . يحظر استخدام مراكز النقابات والجمعيات الخيرية والاندية واجهزتها واموالها لمصلحة اي تنظيم حزبي .

المادة ١٥ - ١ . يتمتع الحزب بعد الاعلان عن تأسيسه بالشخصية الاعتبارية ولا يجوز حله او حل قيادته الا وفق احكام نظامه الاساسي او بقرار من المحكمة.

ب . يتولى ادارة شؤون الحزب قيادة تؤلف وفقا لاحكام نظامه الاساسي ويمثله رئيسه لدى الغير بما في ذلك الجهات القضائية والادارية وفي حالة عدم وجود منصب رئي حزبي في نظامه الاساسي يتولى امينه العام مهام التمثيل تلك ، وللرئيس او الامين العام حسب مقتضى الحال ان ينيب عنه خطيا واحدا او اكثر من اعضاء القيادة لممارسته اختصاصاته او اي منها ، وان يوكل اي عام في الاجراءات القضائية والقانونية المتعلقة بالحزب .

هكذا من الأشهر

المادة ١٦ - يشترط في العضو الذي يرغب في الانتساب الى الحزب بعد الاعلان عن تأسيسه، ان يكون قد اكمل الثامنة عشرة من عمره، وذلك بالاضافة الى الشروط الاخرى المنصوص عليها في الفقرات من (ب الى ط) من المادة (٥) من هذا القانون.

المادة ١٧ - للحزب اصدار مطبوعة دورية او اكثر للتعبير عن مبادئه وآرائه، وذلك وفقا للشروط المنصوص عليها في قانون المطبوعات والنشر المعمول به.

المادة ١٨ - أ - . مقر الحزب ووثائقه ومراسلاته ووسائل اتصاله مصنونة فلا يجوز مراقبتها او مصادرتها او مصادرتها الا بقرار قضائي.

ب - لا يجوز تفتيش اي مقر للحزب، باستثناء حالتي التلبس والجرم المشهود الا بقرار من المدعي العام وبحضوره بالاضافة الى ممثل عن الحزب فاذا رفض الاخير ثبت ذلك في محضر التفتيش الذي يجري حينئذ بحضور شاهدين.

ج - . يترتب على مخالفة الفقرة السابقة بطلان التفتيش وما يترتب عليه ويتحمل المخالف المسؤولية المدنية والجزائية.

المادة ١٩ - أ - ١ - . على الحزب الاعتماد الكلي في موارده المالية على مصادر اردنية محلية معروفة ومعلنة ومحددة.

٢ - . للحزب قبول الهبات والتبرعات من المواطنين الاردنيين فقط على ان لا تزيد قيمة ما يقدمه الشخص الواحد على خمسة الاف دينار سنويا.

٣ - . للحزب استثمار امواله وموارده داخل المملكة بالطرق التي يراها مناسبة على ان تكون معلنة ومشروعة، وان لا يكون الهدف من ذلك تحقيق اي كسب او مصلحة شخصية لأي من اعضاء الحزب.

ب - . تعفى مقر الحزب من جميع الضرائب والرسوم الحكومية التي تترتب على الاموال غير المنقولة.

ج - . لغايات تطبيق احكام قانون العقوبات تعتبر اموال الحزب بحكم الاموال العامة ويعتبر القائمون على شؤون الحزب والعاملون فيه لتلك الغايات بحكم الموظفين العموميين، وتسري على اعضاء قيادة الحزب الاحكام القانونية الخاصة بالكسب غير المشروع.

المادة ٢٠ - . على الحزب تزويد الوزير بنسخة من موازنته من كل سنة خلال الربع الاول منها، وبيان عن موارده المالية ومصادر تمويله، ووضع المالى وللوزير او من يفوضه حق الاطلاع على حسابات الحزب وتدقيق قيوده المالية.

المادة ٢١ - . يعين على الحزب التقيد بالمبادئ والقواعد الآتية في ممارسة اعماله، وان ينص على

محضر الجلسة الاولى (مشتركة) من الدورة الاستثنائية الاولى للدورة العادية الثالثة المتعقبة في ٢٠/٨/١٩٩٢ م ٤٣

ذلك بشكل واضح في نظامه الاساسي :

أ - . الالتزام باحكام الدستور واحترام سيادة القانون.

ب - . الالتزام بمبدأ التعددية السياسية في الفكر والرأي والتنظيم.

ج - . الالتزام بالمحافظة على استقلال الوطن وامنه وصون الوحدة الوطنية ونيل العنف بجميع اشكاله وعدم التمييز بين المواطنين.

د - . الالتزام بتحقيق تكافؤ الفرص بين جميع المواطنين عند تولي المسؤولية او المشاركة فيها.

هـ - . الالتزام بعدم الارتباط التنظيمي او المالى بأي جهة غير اردنية او توجيه النشاط الحزبي بناء على اوامر او توجيهات من اي دولة او جهة خارجية.

و - . الامتناع عن التنظيم والاستقطاب الحزبي في صفوف القوات المسلحة واجهزة الامن والدفاع المدني والقضاء او اقامة تنظيمات عسكرية او شبه عسكرية بأي صورة من الصور.

ز - . عدم استخدام مؤسسات الدولة والمؤسسات العامة وجميع مؤسسات التعليم للتنظيم الحزبي، والمحافظة على حياد هذه المؤسسات تجاه الكافة في اداء مهامها.

المادة ٢٢ - . على الحزب ان يحتفظ في مقره الرئيسي بالسجلات والبيانات الآتية :

أ - . النظام الاساسي للحزب.

ب - . اسماء اعضاء الحزب والاعضاء المؤسسين واعضاء القيادة وعناوينهم ومحال اقامتهم.

ج - . سجل قرارات القيادة.

د - . سجل واردات الحزب ومصروفاته بصورة مفصلة.

المادة ٢٣ - . على قيادة الحزب اخطار الوزير بكتاب يودع في ديوان الوزارة مقابل اشعار بالاستلام بأي قرار يصدره الحزب بحل نفسه او اندماجه او تغيير اي من قياداته او اي تعديل في نظامه الاساسي وذلك خلال عشرة ايام من تاريخ صدور القرار او اجراء التغيير او التعديل.

المادة ٢٤ - أ - . يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستين او بغرامة لا تتجاوز الف دينار او بكلا العقوبتين كل من تسلم اي اموال من اي جهة غير اردنية لحساب الحزب وتصادر تلك الاموال لحساب الخزينة.

ب - . يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة اشهر او بغرامة لا تتجاوز خمسمائة دينار او بكلا العقوبتين كل من شارك في حزب غير مرخص او لا يعلن عن نفسه

هكذا من الأصل



وفق احكام هذا القانون .

ج - يعاقب كل من أقام تنظيمًا عسكريًا أو شبه عسكري بمقتضى احكام قانون العقوبات .

د - يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة اشهر او بغرامة لا تتجاوز مئتي دينار كل من ارتكب مخالفة لأحكام هذا القانون ولم تعين فيه عقوبة خاصة لها، وتجمع العقوبتان في حالة التكرار .

المادة ٢٥ - أ - يجوز حل الحزب بقرار من المحكمة بناء على دعوى يقدمها الوزير اذا خالف الحزب أي حكم من احكام الفقرتين (٢) و (٣) من المادة (١٦) من الدستور او اخل بأي حكم جوهري من احكام هذا القانون، ويجوز للمحكمة ان تصدر قرارا بإيقاف الحزب عن العمل بناء على طلب يقدمه الوزير إليها، ويعتبر قرار وقف عمل الحزب ملغى اذا لم يقدم الوزير دعوى طلب حل الحزب خلال مدة ثمانية ايام من تاريخ تبليغه ذلك القرار .

ب - تصدر المحكمة حكمها النهائي في أي دعوى تقام بموجب هذه المادة خلال مدة لا تزيد على ستين يوما من تسجيل الدعوى لديها .

ج - للوزير ان ينيب عنه خطياً رئيس النيابة العامة الادارية او احد مساعديه في اقامة أي دعوى بموجب هذه المادة وفي تقديم أي طلب او دفع تفتضيه الدعوى او الطلب والقيام بجميع الاجراءات اللازمة بما في ذلك تقديم البيانات والمرافعات والتبليغات .

المادة ٢٦ - لمجلس الوزراء اصدار الأنظمة اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون .

المادة ٢٧ - يلغى قانون الاحزاب السياسية رقم ١٥ لسنة ١٩٥٥ .

المادة ٢٨ - رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

أمين عام مجلس الأمة  
صالح الزعبي

رئيس مجلس الاعيان  
احمد اللوزي

عصر الجلسة الاولى (مشتركة) من الدورة الاستثنائية الاولى للدورة العادية الثالثة المتعقدة في ١٩٩٢/٨/٢٠ م ٤٥

دولة رئيس المجلس: شكراً لكم، والان  
الاستاذ فارس النابلسي .



السيد فارس النابلسي: شكراً دولة الرئيس في هذه الايام تخرج علينا بريطانيا بتدبير مع الولايات المتحدة تطرح فيه تقسيم العراق الشقيق حينما عجزت مؤسسات الاستخبار ان تنال من صمود العراق .  
وبمناسبة انعقاد مجلس الامة فاني اقترح على الزملاء الكرام ان يصدر مجلس الامة

الاردني بيان يؤكد موقفنا الثابت من وحدة الاراضي العراقية واستنكار المحاولات الاجرامية لتقسيم العراق وانشاء اية كتتنونات داخل القطر العراقي الشقيق وشكراً .  
«اصوات تنفي على ذلك» .

دولة رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم على ذلك؟

الجميع: موافقون .

دولة رئيس المجلس: شكراً لكم يعني معالي رئيس مجلس النواب ورئيس الاعيان ومقررا لجنة الشؤون الخارجية يشتركوا في صياغة هذا الموضوع .

السيد الامين العام:  
٨ - فض الجلسة .

دولة رئيس المجلس: ترفع الجلسة الى موعد اخر انشاء الله .

انتهت الجلسة

أمين عام مجلس الأمة  
صالح الزعبي

رئيس مجلس الأمة  
احمد اللوزي

هكذا من الأشهر



## بيان صادر عن مجلس الأمة الاردني

أعرب مجلس الأمة الاردني في جلسته المشتركة التي عقدها في العشرين من آب ١٩٩٢ عن شجبه واستنكاره لسياسات التآمر التي يتعرض لها القطر العراقي الشقيق من قبل الولايات المتحدة وبريطانيا وغيرهما والتي تخطط وتعمل لتجزئة هذا القطر العربي على أسس طائفية وعرقية وتمعن في محاصرته والاعتداء على ارضه وشعبه وسيادته.

وان مجلس الأمة الاردني اذ يقف مع العراق العربي في وجه هذا المخطط العدواني، ليدرك ان محاولة تجزئة العراق تمس مفهوم الأمن القومي العربي كله وتستهدف ضرب الأمن الوطني لكل قطر عربي عاجلاً ام آجلاً.

وسيب مجلس الأمة الاردني بقيادة العرب وشعوبهم بالوقوف صفا واحدا وبحزم ضد هذه المؤامرة والعمل على صون وحدة وسيادة العراق الشقيق.

هكذا من الأشهر